الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **٤٠**
الجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

نظراً لغياب الرئيس، شغل الرئاسة نائب الرئيس، السيد بول بادجي (السنغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (تابع)

مشروع القرار (A/65/L.7)

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الميسرين المشاركين – السفير باسو سانغكو ممثل جنوب أفريقيا، والسفير كلود هيلر ممثل المكسيك، وأنا – يرحبون ترحيباً حاراً بالمناقشة الجارية اليوم، ونأمل أن يجري اعتماد مشروع القرار (A/65/L.7) في نهاية مناقشتنا بصيغته المعممة. ونحن على ثقة بأن الدول الأعضاء قد تسنت لها الفرصة في الأشهر الثلاثة الماضية أو قرابة ذلك للتفكير في محتويات تقريرنا (A/64/868)، ونتطلع إلى استماع آرائها اليوم. وبالنيابة عن الميسرين المشاركين، أود أن أعرض بعض الملاحظات عن العملية، والمضمون، والطريق إلى الأمام.

أولاً، في ما يتعلق بالعملية: يبدو لنا أن طريقة مشاركة الأعضاء في هذه الممارسة تمثّل الأمم المتحدة في أفضل طرائقها البنّاءة. وشعرنا طوال العملية بإحساس حقيقي تجاه الهدف المشترك. وكانت هناك مشاركة كثيفة في كل اجتماع من الاجتماعات التشاورية المفتوحة باب العضوية. ومما دعا إلى الإعجاب أيضاً المدخلات من أصحاب المصلحة الآخرين، في شتى حلقاتنا الدراسية وفي تعاملنا مع مجموعة جنيف. وكانت المداخلات مفعمة بالأفكار ومفصّلة، طُرحت فيها الأفكار المقنعة، وتم الإصغاء باحترام إلى وجهات النظر المتضاربة.

وحاول الميسرون المشاركون التشجيع على ذلك النهج، وتضمينه في عملنا على السواء. ولدى وضع تحليلنا وتوصياتنا، سعينا إلى استخلاص الخبرة وحسن الإدراك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

لكامل مجموعة المتحاورين. ومثلما أوضحنا، كان هدفنا يتمثّل في تحديد النُهُج التي يمكن أن تبقي الأعضاء معاً، والنجاح في الاختبار الضروري الرامي إلى تعزيز هيكلية بناء السلام. وليس من السهل إيجاد نهج توافقي من دون التضحية بالأمانة أو الوضوح. وإذا قصّرنا في ذلك، نأمل أن تتقبل الدول الأعضاء بأن هذه هي الروح التي ألهمت عملنا.

وبالنسبة إلى المضمون، نود أن نسلّط الضوء على مجرد بضع نقاط موجزة تتعلق بأربعة فصول رئيسية في التقرير. عقب تحديد المسائل الرئيسية، نبدأ تحليلنا في الميدان. ولا يسعنا أن نغالي في أهمية ذلك المنظور. ففي مشاوراتنا، أدركنا عدم وجود فهم على الأرض لما تجري محاولته في نيويورك. ويتعين أن يكون الاتصال بين نيويورك والميدان اتصالاً أفضل. وشعرنا أيضاً أنه من الضروري التشديد مجدداً على حتمية الملكية الوطنية. فذلك يعمل في كلا الاتجاهين. يجب على المجتمع الدولي أن يفهم حدود دوره كوسيط لولادة العملية الوطنية، ويجب على السلطات الوطنية بدورها أن تدرك المسؤوليات المصاحبة للملكية.

وينصب مجال تركيزنا الرئيسي الثاني على دور لجنة بناء السلام وأدائها في المقر. ففي ذلك الفصل، نحاول العمل بمنهجية تجاه المسائل الناشئة، بما في ذلك على الأخص العلاقة بين اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة. ونعرّف التحدي في تلك العلاقة بالحاجة إلى جمع الابتكار والحيوية مع الوزن والصلابة.

ووسط ردات الفعل الإيجابية جداً بشكل عام حيال مضمون هذا الفصل، أعربت بعض الوفود عن استيائها إزاء عدم الأخذ بمواقفها على نحو أكمل بشأن بعض الجوانب المحددة. ورد الفعل هذا مفهوم دائماً، لكننا نقول لتلك الوفود إنه إذا لم يؤخذ بآرائها كاملاً، فهو لأن هناك آراء متعارضة تحظى أيضاً بالصلاحية وتستحق أن تؤخذ في الاعتبار. ذلك هو طابع هذه الممارسة.

وينصب مجال تركيزنا الرئيسي الثالث على العلاقات الرئيسية داخل الأمم المتحدة – مع مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – ومع الشراكات الأخرى على السواء. ونوضح أن علاقة اللجنة مع مجلس الأمن هامة في وضع جدول أعمال اللجنة وتحديد أهميتها داخل هيكلية الأمم المتحدة. ونحن على دراية برأي البعض من أن التقرير لا يعالج هذه المسألة الحساسة على النحو الكافي. ولا نعتقد، بكل إخلاص، أنه كان يمكننا القول أقل من ذلك. لقد سنحت الفرصة بالفعل لمناقشة الأمر في مجلس الأمن؛ واليوم، لا نريد سوى التشديد على أن ظهور الدينامية الجديدة التي نتوخاها – بين مجلس الأمن الأكثر انفتاحاً ولجنة بناء السلام الأفضل أداء – أمر ضروري إذا أريد لبناء السلام أن يشغل مكانه الصحيح ضمن أولويات الأمم المتحدة.

وإلى جانب مجلس الأمن، فإن الجمعية العامة تشارك أيضاً، بطبيعة الحال، في رعاية لجنة بناء السلام. ومسؤوليات الجمعية تجاه المشاركة في رعاية لجنة بناء السلام لم يجرِ تحمّلها على الوجه الأكمل الواجب، ويحاول تقريرنا اقتراح السبل الممكنة لقيام علاقة أكثر هيكلة وتفاعلاً. ونأمل أن يبدأ استكشاف تلك السبل في هذه الدورة التي يرأسها رئيسنا الحالي.

وينصب مجال تركيزنا الرابع على مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام. وننظر في إجراء التغييرات الضرورية داخل مكتب الدعم، بما في ذلك مسائل التوظيف، ولكن أيضاً في دور ومكانة مكتب الدعم ضمن الأمانة العامة ككل. وفي ذلك الصدد، نشدد بشكل خاص على أهمية الرسالة الواضحة والقاطعة من الأمين العام ومفادها أن

بناء السلام أولوية مركزية من أولويات الأمم المتحدة، والحاجة إلى دعمه للترتيبات التنظيمية التي تعكس ذلك.

أخيراً، كلمة عن الطريق إلى الأمام: يتقدم الميسرون المشاركون بالشكر إلى رئيس الجمعية، ورئيس مجلس الأمن، وأفرقة كل منهما على العمل لوضع قرار يمكن أن يحظى بتوافق آراء كلتا الهيئتين. ويتماشى وجود نص توافقي مع الطريقة التي تدار بها هذه الممارسة منذ البداية؛ وأي نتيجة أخرى من شأنها أن تبدد الشعور بالهدف المشترك الذي يهم جداً الحفاظ عليه. حتى ولو كان مشروع القرار المعروض علينا لا يمثّل بكل كلمة منه خيارات الجميع، فإننا نثق ونعتقد أن لديه من القوة والوضوح ما يكفي لكفالة المضي قدماً بالتوصيات الواردة في التقرير وتنفيذها.

إن تقريرنا ينتهي بالكلام عن أهميته العاجلة، وعن الأمل في أن يكون دعوة إلى التنبّه. ومن السهل جداً فقدان الإحساس بأهميته العاجلة، والشعور – بما أن لدينا الآن تقريراً وقراراً، وبوجود بلد جديد، ليبريا، على جدول أعمال اللجنة – بأن كل الأمور تسير أساساً على ما يرام، وبأنه يمكننا التفكير في الموضوع بعد خمس سنوات. ولا مجال لأي رضا عن الذات. والتقرير عن التنمية في العالم، الذي سيصدر قريباً، سيأتي مرة أخرى على ذكر الحقائق المرّة، ويذكّرنا بكيفية أن الصراعات تطيح بالمكاسب الإنمائية. فالاحتياجات لا تزال كبيرة جداً؛ وسيحظى تقريرنا بقيمة ما دام، وما دام فحسب، يفضي بنا إلى تلبيتها على نحو أكثر فعالية.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز، بشأن استعراض لجنة بناء السلام.

وفي البداية، تودّ الحركة أن تعرب عن تقديرها الصادق للميسرين المشاركين لعملية الاستعراض، الممثّلين الدائمين لجنوب أفريقيا، وأيرلندا والمكسيك، وأن تُحيِّيهم على جهودهم الشفافة والشاملة والموضوعية، التي أفضت إلى التقرير والتوصيات الحالية (A/64/868، المرفق).

وتودّ حركة عدم الانحياز أيضاً أن تعرب عن تقديرها لجهود الرئيس وجهود أوغندا في التفاوض بشأن مشروع القرار الذي تنظر فيه الجمعية العامة (القرار A/65/L.7)، بهدف اعتماده اليوم من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن كليهما.

لقد طوَّرت الأمم المتحدة وحسَّنت جهودها لبناء السلام في حالات ما بعد الصراع، عَبْر نظام متكامل أرسته الجمعية العامة، لتؤدي الدور المحوري في تنسيق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام تلك. وفي غضون ذلك، أدرك المجتمع الدولي أهمية قرار مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بتشكيل لجنة بناء السلام، التي أسهمت إسهاماً بارزاً في بناء السلام، من خلال إنجازاتها طوال السنوات الخمس الماضية من عملياتها (انظر القرار ١/٦٠).

وفي ذلك السياق، دعمت الحركة جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام المنشأة بموجب القرار ١٨٠/٦٠، حيث تصبح عمليات الأخيرة وأنشطتها ذات أهمية متزايدة نتيجة خبرتها المتراكمة، ودروسها المستفادة طوال السنوات الماضية، ودورها الهام في تنسيق الجهود الدولية لمنع بلدان ما بعد الصراع من الانزلاق إلى الصراع مجدداً.

واعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار اليوم التزام بالمضيّ قُدُماً بالتوصيات النهائية لعملية الاستعراض، وبإعادة تأكيد إرادتنا على تطوير هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وفي صُلبه لجنة بناء السلام، بالاستفادة من المزيد من الفرص لإشراك البلدان في جدول أعمال اللجنة، ومن إدراك أوضح للكيفية التي ينبغي بها لمشاركة اللجنة أن تُسهم في عمليات بناء السلام ميدانياً، ومن علاقة أوثق يجري دعمها

بين اللجنة ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن مكتب دعمٍ لبناء السلام أكثر تمكيناً.

ومع أنّ الحركة ترحب بالتوصيات الواردة في التقرير، فإنها ترى أنه كان ينبغي إدراج عناصر معيَّنة في عملية الاستعراض الشاملة تلك، بغية تعزيز دور اللجنة. وتشمل تلك العناصر، بين أمور أخرى: توفير التمويل اللازم بصورة مشتركة من الجمعية العامة ومجلس الأمن، بالتشاور مع اللجنة، لبعثات بناء السلام في الميدان وللزيارات الميدانية؛ التفاوض بشأن مجموعة واضحة وكافية ومرِنة من النظم الداخلية للّجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام؛ إعادة صياغة العلاقة بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، حيث ينبغي للّجنة أن تؤدي دوراً أساسياً في وضع السياسة العامة للصندوق، وتطوير إطار مساءلة لعمليات الصندوق بالتشاور مع فريقها الاستشاري؛ تحديد الأساليب الملائمة للمؤسسات المالية الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية لتوطيد السلام، بالقضاء مباشرة على جذور التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية التي تُحدَّد في أغلب الأحيان بأنها الأسباب الرئيسية للاضطراب والصراع؛ وإيجاد توازن أكبر بين أدوار البلدان المانحة والبلدان غير المانحة في أنشطة لجنة بناء السلام.

وتؤكد الحركة على الدور المركزي المتوقَّع من اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في تنفيذ قرار عملية الاستعراض وتوصياتها، بالتعاون والتنسيق الكاملَين مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة المعنية، بغية تحقيق توقُّعات المجتمع الدولي بأسلوب أكثر فعالية لبناء السلام.

وتشدِّد الحركة على وجوب تركيز لجنة بناء السلام على تنفيذ توصيات الاستعراض، بهدف تحقيق الأهداف التالية.

أولاً، يجب على لجنة بناء السلام أن تضمن أن الملكية الوطنية تدعم عملية بناء السلام بأكملها منذ مراحلها الأولى، ولا سيّما مرحلة التخطيط والمفاوضات بشأن استراتيجيات بناء السلام. ويجب أدراج مصلحة للأطراف الوطنية الفاعلة في تلك المراحل، لتمكين نقل إدارة وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام ومشاريعه إلى الحكومة المعنية وشركائها الوطنيين، بما يشمل البرلمان والمجتمع المدني.

ثانياً، يجب على لجنة بناء السلام أن تؤكد مجدداً ضرورة بناء القدرات الوطنية بإنشاء الآليات اللازمة، وضمان الدعم السياسي المتواصل وتوفير الموارد التقنية والمالية المطلوبة، وضمان أن تكون جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الأحزاب السياسية والبرلمانات والمجتمع المدني، في وضع يتيح لها المشاركة المجدية في عملية بناء السلام.

والهدف الثالث هو تطوير العلاقة المؤسسية بين لجنة بناء السلام والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الأطُر المبتكرة لتبادل الآراء، ولا سيّما إيجاد عناصر مبكرة لبناء السلام في عمليات حفظ السلام، أثناء المشاورات بشأن إعداد أو تجديد أي ولاية لحفظ السلام، فضلاً عن تبادلات الآراء المستمرة بين اللجنة التنظيمية والتشكيلة القطرية المخصصة لكل بلد على حدة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً، يجب على لجنة بناء السلام أن توطِّد العلاقة بين التنمية والسلام، بإعطاء الأولوية للتنمية وضمان اندماجها الكامل في جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ومن الأساسي أن تعالج استراتيجيات بناء السلام مجموعة التحديات الإنمائية التي يواجهها البلد المعني وأن تستجيب لها.

خامساً، كما يجب على اللجنة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أولويات استراتيجيات بناء السلام

وأنشطتها. والمساهمة المحتمَلة التي يمكن للمرأة أن تقدِّمها لعمليات السلام لا تحتاج إلى تأكيد. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح أية عملية لبناء السلام يستند أيضاً إلى قدرتها على ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك السياق، من المهم للجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن تدرس وتقيِّم تقرير الأمين العام بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، وبشأن الأولويات السبع التي تؤكد خطة العمل المقترحة.

سادساً، ينبغي للجنة بناء السلام أن تطور أشكالاً عديدة من المشاركة، تتلاءم مع الظروف الخاصة للبلدان المختلفة، على أساس كل حالة على حدة، ممّا يشجِّع بلداناً في حالات ما بعد الصراع على أن تكون مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

والهدف السابع هو تعزيز دور اللجنة في تقديم الدعم السياسي لبعثات الأمم المتحدة لبناء السلام، التي ينبغي لها، بدورها، أن تُجسِّد في عملياتها مبادئ وأولويات بناء السلام لدى الأمم المتحدة، وأن تضمن التكامل الكامل لأعمال الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة ميدانياً، بالاستناد إلى تخطيط مشترك واستعراضات واضحة للإجراءات بغية تفادي الازدواجية.

ثامناً، ينبغي للَّجنة أن تستخدم هيكلها الحالي، وفقاً للفقرة ٤ من القرار ١٨٠/٦٠، للاستفادة من المزايا والخبرات التنافسية للتمثيل المتنوِّع للعضوية العامة في اللجنة التنظيمية، ولا سيّما تمثيل هيئات ميثاق الأمم المتحدة.

تاسعاً، يجب على اللجنة أن تطوِّر وتعزز توظيف قدرات مدنية دولية، لمعالجة الاحتياجات الخاصة وخصوصيات البلدان والمجتمعات المعنية التي ستُنشَر فيها تلك القدرات، وأن تدعم بناء القدرات المؤسسية الوطنية والموارد البشرية. وهناك أيضاً الحاجة إلى المزيد من تطوير أُطُر تعاون وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، ومع البلدان النامية التي راكمت الخبرات اللازمة لبناء السلام في إطار بلد محدَّد أو في منطقة محدَّدة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ذلك المجال.

عاشراً، يجب على اللجنة أن تركِّز على بلوغ الحدّ الأقصى من مكتسَبات القدرات المتاحة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين، بغية دعم جهود بناء السلام. وفي ذلك الصدد، من الحتمي إنشاء آلية رصد وتقييم ومتابعة، لضمان تنفيذ جميع الالتزامات الوطنية والدولية التي تمَّ التعهُّد بها، ضمن إطار أولويات بناء السلام واستراتيجياته المتَّفَق عليها وطنياً.

وأخيراً، يجب على اللجنة أن تركِّز على ضمان اتساق أولويات آليات التمويل الدولي، بما يشمل صندوق بناء السلام، مع الأولويات الوطنية لبناء السلام للبلدان المعنية، ومع الحاجة إلى التفكير في أساليب مبتكَرة لتعزيز موارد تلك الآليات، ولا سيّما صندوق بناء السلام، بحيث تشكِّل تلك الموارد ركناً أساسياً لتمويل استراتيجيات بناء السلام، التي يؤدي تنفيذها الناجح ومكاسبها الميدانية إلى تشجيع المزيد من المشاركات والالتزامات من جانب المجتمع المالي الدولي بغية دعم العمليات الشاملة لبناء السلام واستراتيجيات التنمية المستدامة.

وتشغل لجنة بناء السلام موقعاً فريدا، بصفتها المنبر الرفيع المستوى للتنسيق بين الاحتياجات الميدانية ومنظومة الأمم المتحدة. ومسؤوليتها الأولية هي مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها في تحديد أولويات بناء السلام فيها. ويجب على اللجنة استخدام ثقلها السياسي في الجهود لإشراك منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي الأوسع،

في تحقيق تلك الأولويات بأفضل وسيلة ممكنة، مستفيدة من معرفتها وخبرتها. وفوق ذلك، يجب عليها ألا تتردَّد في استخدام ثقلها السياسي في المعالجة الملحَّة للمسائل ذات المسؤولية المتبادلة. وبالإدراك والتأثير الكامل للدور السياسي الأساسي، يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بمسؤولياتها بفعالية في إطار ولايتها.

وفي ذلك الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بتوافق الآراء على مشروع القرار الراهن، وتقدِّم دعمها الكامل للتنفيذ المطرد لتوصيات الاستعراض في غضون السنوات الخمس المقبلة، وهي مستعدة لدعم جهود لجنة بناء السلام في رصد تلك التوصيات ومتابعتها.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم اليوم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشَّحة لعضوية الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والمرشَّحة المحتمَلة، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود و صربيا، فضلا عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا، جورجيا وأرمينيا.

وأودّ أن أشكر رئيس الجمعية العامة ومكتبه على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وعلى إعداد مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/65/L.7).

إن الاتحاد الأوروبي ما انفكّ منذ البداية داعماً قوياً لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وبصفته المانح الأكبر بين البلدان الخمسة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإنه تعاون بكثافة في إطار التشكيلات القطرية المخصَّصة لكل بلد بعينه واللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. وما فتئ الاتحاد الأوروبي أيضاً ملتزماً التزاماً قوياً بجعْل استعراض هيكل بناء السلام إنجازاً ناجحاً، وقد شارك بفعالية في المشاورات غير الرسمية التي ترأسها الميسِّرون المشاركون.

ويودّ الاتحاد الأوروبي أن يُثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الميسِّرون المشاركون، وهو يرحب ترحيباً حارّاً بتقريرهم (A/65/868، المرفق) بصفته وثيقة متوازنة، مستندة إلى مشاورات مكثَّفة مع أعضاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. ويتضمن التقرير تحليلاً متأنيا للتحديات وتوصيات مفيدة للمضيّ قُدُماً.

وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً مشروع القرار المعروض علينا اليوم. واعتماد القرار الموجز والمباشر، في التوقيت المناسب، سيتيح لجميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة والأطراف الأخرى، الاستفادة من الزخم الناجم عن استعراض هيكل بناء السلام، بالمضيّ قُدُماً بتوصيات التقرير بالشكل الملائم. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضاً الأمين العام إلى القيام بدور رئيسي، في جمع هيئات منظومة الأمم المتحدة معاً، بغية تحقيق المزيد من تحسين فعالية لجنة بناء السلام والإسناد الذي يقدِّمه مكتب دعم بناء السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإقرار في مشروع القرار بأن أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام تتطلَّب الدعم المستدام والموارد الكافية لمواجهة التحديات. وبصفته مؤمناً قوياً ببناء السلام، فإنه يقف متأهباً لمضاعفة جهوده للإسهام في تنفيذ توصيات التقرير، وتمكين هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة من الارتقاء إلى مستوى التوقُّعات التي واكبت إنشاءه.

السيد باولر (ملاوي) (تكلم بالإنكليزية): يسرُّني أن أتكلم اليوم باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن استعراض لجنة بناء السلام. وفي البداية، تودّ المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها الصادق للميسِّرين المشاركين، سفير جنوب أفريقيا سانغكو، وسفير أيرلندا أندرسون وسفير

المكسيك هيلر، على التزامهم وتعاطفهم الصادقَين، اللذين نفَّذوا بهما هذه المهمَّة النبيلة. كما أودّ أن أشكر سعادة رئيس الجمعية العامة ومكتبه بأكمله، فضلاً عن وفد أوغندا، على قيادتهم.

إنّ مشروع القرار المعروض علينا اليوم (A/65/L.7) لن يأخذنا إلى الجنَّة كما هو منشود، ولكنه قد يسهم في إنقاذنا من الجحيم. وقد أحاطت المجموعة الأفريقية علماً بأنّ أعضاءً معيَّنين من الخمسة الدائمين لم يكونوا بنَّائين منذ البداية في عملية الاستعراض، حتى أنهم اعتمدوا نهجاً أنانياً. ونحن شديدو الامتنان للأمم المتحدة على ما تمثِّله وما تؤيده، فضلاً عن فرصة الحوار التي تتيحها أمام أعضائها لهذا الغرض بالذات.

إننا في أفريقيا نعتبر الأمم المتحدة بالغة الأهمية. فقد طوَّرت جهودها لبناء السلام، لكنّ المسيرة لا تزال طويلة بلا ريب. ومشروع القرار المعروض علينا يلتزم بتنفيذ التوصيات التي ستسهم في تعزيز عملية بناء السلام.

وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سنكون في الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارات إنشاء لجنة بناء السلام، التي يجري النظر في استعراضها اليوم. وحين شُكِّلت اللجنة في عام ٢٠٠٥، بصفتها هيئة استشارية حكومية دولية، يُراد لها بالتحديد أن تركِّز على حالات بناء السلام بعد الصراع، والأهمّ من ذلك، أن تتفادى الانزلاق إلى الصراع مجدداً، فإنّ توقُّعات المستفيدين من خدماتها ارتفعت بشكل طبيعي. لكنّ هذه التوقُّعات لم تتحقق بشكل كاف، كما نوقشت في التقرير الاستعراضي (A/64/868، المُرفَق). ومرة أخرى، بعد خمس سنوات، عندما حان وقت استعراض اللجنة، كان متوقَّعاً لعملية الاستعراض أن تعزز فعالية اللجنة.

إنّ التقرير الاستعراضي وتوصياته يحملان آمال الناس في حالات ما بعد الصراع، الذين يعتمد مصيرهم على مسؤوليتنا الواعية والجماعية عن إنقاذهم من الآثار المدمِّرة للصراع. ومعظم هؤلاء الناس أفارقة. وهم يحثُّوننا جميعاً على التكاتف لجعْل بناء السلام فعَّالاً. ومأساة الصراع هي أن الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيّما النساء والأطفال والشباب، يصبحون الضحايا. ونحن، المنوطة بنا مسؤولية تحقيق السلام، لن يكون إخفاقنا في تأدية واجبنا غير أخلاقي فحسب، بل ينبغي اعتباره جريمة. وأيّ استخفاف إضافي بمشروع القرار النهائي بشأن بناء السلام سيكون تنكُّراً لمسؤولياتنا.

إن مناطق الصراع تعيش في جحيم، وهي تستدعي جهودنا الملتزمة والجادّة لتخفيف المعاناة والحدّ منها، فضلاً عن إيجاد عملية حقيقية ومجدية لبناء السلام. ومع المجازفة بتكرار ما ورد في التقرير، أودّ أن أشدِّد على النقاط التالية، التي يمكن أن تساعدنا في تعزيز أنشطتنا لبناء السلام بعد الصراع.

وبدون أن نحدد لمجلس الأمن كيف ينبغي أن ينفِّذ أعماله، هناك ضرورة أكبر لتعزيز العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام، إذا أُريد لنا أن نحقق أفضل النتائج. فلا بدَّ إذن من تعزيز مكتب دعم بناء السلام في هذا الصدد.

وينبغي للتنمية الطويلة الأجل أن تكون محور مداخلات ما بعد الصراع. ومع أهمية برامج التأثير السريع، فإنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم واستدامته إلاّ إذا تمتَّع الناس بفوائد السلام الكامنة في الاستراتيجيات الإنمائية البعيدة المدى. ولبلوغ ذلك، لا بُدَّ لنا من التركيز على المداخلات الشاملة ذات المُلكية الوطنية، والمدعومة بمداخلات شاملة ومنسَّقة ومستدامة على نطاق المنظومة.

ولا يمكن لصندوق بناء السلام أن يقوم بأكثر من ذلك. فبناء السلام بعد الصراع يستلزم المزيد من الموارد، وينبغي للأمم المتحدة أن تستنبط أساليب مبتكَرة، بالشراكة

مع شركاء آخرين، منهم المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات التمويلية، لتمويل أنشطة بناء السلام تمويلاً كافياً.

وقد يكون بُعْد منْع نشوب الصراع لدى الأمم المتحدة هو النهج المستدام الوحيد، لتفادي التحديات التي تواكب حالات ما بعد الصراع. لذا، فإننا ندعو الأمم المتحدة، ولا سيّما مجلس الأمن، إلى تركيز الاهتمام على استراتيجيات منع نشوب الصراع، بدل إنفاق موارد ضئيلة أصلاً على تسوية صراعات كان يمكن منعها.

ومن المهمّ أيضاً الإحاطة علماً بأنّ هناك ضرورة لاستدامة اهتمام المجتمع الدولي بالبلدان المدرجة في جدول الأعمال. ومن الحيوي مواصلة الدعم إلى أبعد من حفظ السلام الأساسي، بحيث يمتدّ ليشمل بناء دول آمنة.

لقد أحيينا، يوم الثلاثاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي رمى إلى وضْع المرأة في محور أنشطة منع نشوب الصراع، وتسويته وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبناءً على ذلك، لا بُدَّ لنا، لكي نحقق سلاماً مستداماً، من إشراك النساء، بصفتهنّ شريكات مساويات، في جميع تلك الأنشطة، بما فيها الحوكمة.

وعلاوة على ذلك، من المهمّ لنا أن نُشرِك المجتمع المدني مع الحكومات، كما يجب أن تكون أُطُرنا الوطنية مركَّزة على الناس.

وختاماً، إننا نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز، وندعم اعتماد مشروع القرار A/65/L.7، المُعَنْوَن ”استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة“. ونأمل أن نتّخذ جميعاً الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات التقرير، في سعينا الجماعي إلى السلام المستدام. كما ندعو الأعضاء، ولا سيّما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلى تأييد هذا القرار. وكما ذكرت سابقاً، لقد شعرنا، أثناء عملية إعداد مشروع القرار، بأنّ بعض الأعضاء ربما لم يتفهموا احتياجاتنا في أفريقيا، حيث من المؤسف توجه معظم جهودنا في مبادرات بناء السلام. نحن ندعو عموم الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار.

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، الدانمرك، فنلندا، أيسلندا، النرويج والسويد.

واسمحوا لي أولاً بأن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم مناقشة اليوم، التي سنختتم فيها استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، كما حدَّدت ولايته القرارات الأصلية للجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أيضاً بأن أؤكد التقدير العميق من بلدان الشمال الأوروبي للجهد المتفاني والعمل الشاقّ للميسِّرين المشاركين الثلاثة، الذين أداروا الاستعراض بأسلوب منفتح وشامل وشفَّاف، أتاح الاستماع إلى جميع الآراء والأصوات. وترحب بلدان الشمال الأوروبي ترحيباً حارّاً بتقرير الميسِّرين المشاركين (A/64/868، المُرفَق)، الذي نعتقد أنه يجسِّد الحالة الراهنة بدقَّة، ويُبرِز الوسائل والسبل المبتكَرة لتوسيع مدى هيكل بناء السلام وزيادة أهميته. والأهمّ من ذلك، هو أنّ بلدان الشمال واثقة بأنّ التقرير وتوصياته يعززان قدرة لجنة بناء السلام على إعطاء قيمة مُضافة حيث تكون لها أكبر أهمية، أي على المستوى القطري. وكما شدَّدنا في بداية عملية الاستعراض هذه، فإنّ بلدان الشمال الأوروبي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ تحديد النقاط المرجعية للنجاح ينبغي أن يكون في نهاية المطاف الأثر الحقيقي في كل بلد من البلدان على حدة.

وبلدان الشمال الأوروبي ملتزمة التزاماً ثابتاً بالنهوض بأعمال هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة،

ويشكّل هذا الاستعراض مناسبة هامة لإجراء التقييم، وإعادة تقدير الجهود المبذولة حتى الآن، وللنظر إلى التحديات التي تواجه جدول الأعمال الأوسع لبناء السلام. وقد حان الوقت لتحويل الأفكار والتوصيات الناجمة عن الاستعراض إلى إنجازات ميدانية ملموسة. وإنشاء تشكيلة قطرية مخصَّصة مؤخراً، تابعة للجنة بناء السلام، من أجل ليبريا، يتيح فرصة للقيام بذلك تماماً، ونحن نرحب بقرار ليبريا السعي إلى مشورة ودعم لجنة بناء السلام في مسيرتها نحو توطيد السلام.

ويمكن لبلدان الشمال الأوروبي أن تدعم مشروع القرار الموجز المعروض علينا اليوم (A/65/L.7)، ونحن نتطلّع إلى الإسهام بفعالية في متابعته وتنفيذه. ونقرُّ بأنّ عمل بناء السلام يتطلّب دعماً مستداماً وموارد كافية، ونتعهّد بدعمنا المتواصل في ذلك الصدد. ونشارك الآخرين الطلب إلى الأمين العام أن يمضي قُدُما بهذا البرنامج بقوة، بغية تحقيق أداء أكثر اتّساقاً وفعالية من جانب الأمم المتحدة، في الدول الضعيفة لمرحلة بعد انتهاء الصراع.

إنّ مناقشتنا اليوم في الجمعية العامة تقتفي مناقشة أخرى ذات صلة وثيقة ببناء السلام بعد الصراع جرت في مجلس الأمن قبل فترة وجيزة لا تتجاوز الثالث عشر من هذا الشهر. وفي الحقيقة، هناك صلات وثيقة جداً بين استعراض هيكل بناء السلام والتقرير المرحلي للأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/64/866)، فضلاً عن تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354). واسمحوا لي بأن أؤكد في هذا المنتدى دعم بلدان الشمال الأوروبي الكامل لهذين التقريرين وتوصياتهما.

ويستلزم بناء السلام الناجح والمستدام مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، التي تلتقي معاً في ظروف بالغة التعقيد، وتعمل باتّساق نحو أهداف ذات مُلكية وطنية. وبلدان الشمال واثقة بأنّ هذا الاستعراض، فضلاً عن التقارير الأخيرة للأمين العام، قد أسهم إيجاباً في هذا الطموح البعيد المنال، لكنه جدير بالمحاولة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بياني بشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الحوار لمناقشة استعراض لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. ونحن نحيِّي إجراء وإدارة استعراض عام ٢٠١٠ لتلك اللجنة، في ظلّ القيادة المقتدرة لسفراء جنوب أفريقيا، والمكسيك وأيرلندا، بصفتهم ميسِّرين مشاركين. ويؤيِّد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

وتتفق إندونيسيا مع الموجز التنفيذي من التقرير بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة على أننا:

> ”قد أصبحنا الآن عند مفترق طرق: إما أن تسود إعادة التزام واعٍ إزاء بناء السلام في جوهر أعمال الأمم المتحدة، أو أن ترضى لجنة بناء السلام بالدور المحدود الذي تطوَّرت به حتى الآن“. (*A/64/868*، المُرفَق، صفحة ٣)

وكما ذُكِر في التقرير، فإنّ العدد الأكبر من الدول الأعضاء، بما فيها إندونيسيا، يحبِّذ المسار السابق بقوة. ومشروع القرار A/65/L.7، بصيغته الحالية، يجسِّد هذا الاستنتاج، ويشير في الاتجاه الصحيح إلى ذلك المسار.

وسيحدِّد القرار سياق أعمال اللجنة في المستقبل، ولذلك يجب أن يتضمن العناصر لدعم دورها وأدائها. وأثلج صدرنا أن نعلم بمطالبة مشروع القرار الواضحة لجميع الأطراف الفاعلة المعنية التابعة للأمم المتحدة بالمضيّ قُدُماً بالتوصيات الواردة في التقرير، منشِّطة بذلك إعادة التزام واعٍ نحو بناء السلام.

وموقفنا الثابت في هذا الصدد هو دعم روح مشروع القرار، الذي يذكر أيضاً التقرير وأشياء أخرى،

بالاستناد إلى خبرتنا، بصفتنا عضواً في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام للفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. فعلى سبيل المثال، قدَّمت إندونيسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، بصفتها الرئيسة الأولى لفرقة العمل المعنية بالاستراتيجيات والسياسات العامة في القطاع الخاص، والتابعة للجنة بناء السلام، مجموعة وافية من الملاحظات والتوصيات إلى اللجنة التنظيمية، بشأن الدور الهام للقطاع الخاص، فيما يتعلق بإسهامه في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وكان ذلك مهمَّة هامّة في سياق استكشاف السبل التي يمكن بها للجنة بناء السلام تنفيذ ولايتها من أجل تعبئة الموارد.

وتحدِّد الوثيقة الختامية المنهجيات التي يمكن بها للجنة بناء السلام تعزيز تفاعلات وأوجه تآزر محدَّدة مع القطاع الخاص بطريقة مفيدة، ولا سيّما في مجالات تشمل مصادر التمويل، والتمويل البالغ الصغر والتحويلات المالية. لكنّ تلك التوصيات لم تتحقق أبداً حتى تاريخه، بسبب أفكار معيَّنة بشأن الدور المحدود للجنة بناء السلام. والتقرير المتداوَل بشأن استعراض لجنة بناء السلام، يُبرِز إلحاح تعبئة الموارد بصفتها مدخل اللجنة إلى دراسة إمكانياتها من أجل دور أكبر في إشراك أصحاب مصلحة آخرين، منهم القطاع الخاص.

ونلاحظ أيضاً أنّ تقرير الميسِّرين المشاركين يجسِّد الواقع الراهن للعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. إنه يشكِّل صرخة إيقاظ لنا جميعاً، لكي نعزز عزمنا الجماعي على التعامل مع بناء السلام وحفظ السلام بطريقة أكثر شمولية. فجهود بناء السلام يجب أن تواكب حفظ السلام؛ ومن الحتمي إذن أن تشارك لجنة بناء السلام بصورة مبكِّرة وسلسة.

لذا، ترى إندونيسيا أنّ هناك صلة وثيقة للغاية بين عملية استعراض لجنة بناء السلام واستعراض القدرات المدنية المستمر، الذي يجريه الأمين العام حالياً. ويشكِّل هذا الاستعراض الأخير استراتيجية هامة للأمم المتحدة في مجالات منع الصراع وحفظ السلام والآثار الوسيطة للصراع. ومشروع القرار المتعلق باستعراض لجنة بناء السلام، بصيغته الحالية، منسجم مع هاتين العمليتَين الاستعراضيتَين الهامَّتَين.

وفي هذا الصدد، تهتمّ إندونيسيا اهتماماً شديداً بالاستعراض الجاري للقدرات المدنية في هذين المجالَين الهامَّين، وتؤكد أنه ينبغي أن يكون للجنة بناء السلام دور أكبر في عملية توسيع وتعميق مجموعة الخبراء، مع إيلاء اهتمام خاص لحشد قدرات البلدان النامية والمرأة. كما أننا نتفق مع رأي مَن يعتقدون أن تنفيذ توصيات التقرير بأسلوب متكامل سيسهم في تمهيد الطريق للجنة منشَّطة لبناء السلام – لجنة أكثر صلة وأكثر مرونة، وذات أداء أفضل، وأكثر تمكيناً، وأفضل دعماً، وأكثر طموحاً وأفضل مقبولية.

وختاماً، أودّ أن أؤكد الإيمان الراسخ لدى وفد بلدي بالإسهام الذي قدمته لجنة بناء السلام، والتي ستواصل تقديمه مستقبلاً لجهود بناء السلام في بقاعٍ مختلفة من العالم، شريطة أن تواصِل تلقِّي الدعم المستدام والثابت من المجتمع الدولي. ولتحقيق تلك الغاية، يؤكد وفد بلدي مجدداً دعمه الثابت لأيّ جهد يرمي إلى النهوض بأعمال لجنة بناء السلام.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامَّة للنظر في نتيجة استعراض لجنة بناء السلام. كما أودّ أن أقدّم امتناني للميسِّرين المشاركين، سفراء أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، على تقديم تقريرهم المُعَنْوَن ”استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة“. (*A/64/868*، المُرفَق)

إنّ اليابان ترحب بالتقرير الذي قدَّمه الميسِّرون المشاركون، وتحثّ جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة على المضيّ قُدُماً بتوصيات الميسِّرين المشاركين الهامَّة، بهدف المزيد من تحسين أثر أنشطة لجنة بناء السلام ميدانياً. وفي هذا الصدد، أودّ أن أعرب عن تأييد اليابان لمشروع القرار

(A/64/L.7) المعروض على الجمعية. وللمضيّ قُدُماً بتوصيات الميسِّرين المشاركين، أودّ أن أطرح النقاط الثلاث التالية للمزيد من النظر فيها.

أولاً، تودّ اليابان أن تؤكد مجدداً ضرورة تنويع نهج مشاركة لجنة بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع. وكما اقترح الميسِّرون المشاركون، ينبغي لنا أن ننظر في اعتماد نُهُج أخفّ من نهج التشكيلة القطرية المخصصة الكاملة المتَّبَع حالياً. لذا، تدعم اليابان فكرة البحث عن نهج متعدد المستويات – مشاركة قطاعية، وإقليمية و ''خفيفة الأثر'' – كما أُشير في الفقرة ٩٥ من التقرير. وجدول الأعمال ذو الأولوية لمشاركة لجنة بناء السلام في ليبريا، التي نناقشها الآن من خلال مشروع بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام، ينبغي أن يكون أكثر استهدافاً وتركيزاً.

والنهج المفيد الآخر هو النظر في محور محدَّد بأسلوب يناسب جميع البلدان ويشمل جميع القطاعات. وكما يشير الميسِّرون المشاركون في الفقرة ٥٥ من تقريرهم، فقد حُدِّدت عمالة الشباب بأنها كعب أخيل الكامن في أيَّة عملية لبناء السلام. وترى اليابان أنّ لدى لجنة بناء السلام دوراً تؤدّيه في تطوير استراتيجيات تقوم على تلك المنظورات، وتستلزم اهتماماً خاصاً.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أستذكر المناقشة في الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بشأن مسألة العمالة بعد انتهاء الصراع. وفي هذه السنة، ينبغي للجنة بناء السلام أن تتابع تلك المناقشة، وأن تطبِّق الدروس المستفادة على الأنشطة الفعلية ميدانياً. وبالإضافة إلى ذلك، كما اقترح ممثّل كندا في آخر جلسة للتشكيلة القطرية المخصَّصة لليبريا، فإنّ التعاون بين التشكيلتين القطريتين المخصَّصتَين لليبريا وسيراليون مفيد أيضاً في تعزيز عمالة الشباب في حالة ما بعد الصراع، في ما يتعلق بمبادرة نهر مانو.

ثانياً، أودّ أن أشدِّد على أهمية تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لمجلس الأمن. ولتحقيق تلك الغاية، تدعم اليابان توصية الميسِّرين المشاركين الواردة في الفقرة ١٠٩ بأنّه ينبغي تعزيز المشاورات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، تسرُّني الإشارة إلى أنّ المذكّرة التي اعتمدها مؤخراً رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب العمل (S/2010/507) تكرر توصية الميسِّرين المشاركين. وأودّ الإبلاغ بأنّ اليابان ترأست الفريق العامل غير الرسمي المعني بأساليب عمل مجلس الأمن.

وفي الفقرة ٦١ من مُرفَق المذكّرة الرئاسية (S/2010/507)، يعرب المجلس عن اعتزامه:

> ''توجيه الدعوة إلى رئيس التشكيل المحدد ببلد في لجنة بناء السلام للمشاركة في الاجتماعات الرسمية لمجلس الأمن التي يجري فيها النظر في الحالة المتعلقة بالبلد موضع السؤال، أو على أساس كل حالة على حدة، من أجل تبادل الآراء في حوار غير رسمي''.

وتودّ اليابان أن تستكشف إمكانية إجراء هذا الحوار غير الرسمي، وبشكل أمثل بشأن ليبريا، في مناسبة ملائمة قبل نهاية السنة.

ثالثاً، تؤيّد اليابان عموماً فكرة وجوب تعزيز أعمال مكتب دعم بناء السلام، للارتقاء إلى الحدّ الأقصى بفعالية برامج لجنة بناء السلام. ومن جهة أخرى، نودّ أن نؤكد ضرورة أن يوضح مكتب دعم بناء السلام تقاسم الأدوار، ومزاياه النسبية مع إدارات أخرى ذات صلة تابعة للأمم المتحدة. كما تدعم اليابان توصية الميسِّرين المشاركين في الفقرة ١٠٩، بدعوة رئيس مكتب دعم بناء السلام، إلى تقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، شأنهم شأن رؤساء إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لكنّ التفحُّص الدقيق ضروري

للنظر في مسألة الموظفين الأساسيين الدائمين، إلى الموظفين غير الأساسيين في إطار مكتب دعم بناء السلام، كما هو وارد في الفقرة ١٤٩.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا زيادة التفكير في إيجاد التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ولا اعتراض لدينا على فكرة أنه ينبغي لصندوق بناء السلام أن يحتفظ بالاستقلال الذاتي، في اتّخاذ القرارات بشأن توزيع أمواله، لكننا نعتقد أنّه يمكن للجنة بناء السلام أن تقدِّم توجيهاً استراتيجياً أيضاً. وفي هذا الصدد، تدعم اليابان تعزيز هذا التفاعل بين الرؤساء، ومكتب دعم بناء السلام والفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام.

وختاماً، أودّ أن أؤكد استعدادنا للمشاركة في المناقشة المقبلة، بشأن كيفية تمكُّننا من الدفع قُدُماً بتنفيذ توصيات الميسِّرين المشاركين. واليابان تشجِّع لجنة بناء السلام على تسريع المناقشة لبلوغ تلك الغاية. وهي مستعدة للمشاركة بفعالية في تلك الجهود.

السيد أيكليمان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد كان إنشاء لجنة بناء السلام ذا فائدة حقيقية. فقد أثبتت قيمتها منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. ومن خلال تشكيلاتها الوطنية، استطاعت الإسهام في بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. لكنّ بناء السلام يتطلَّب قدراً كبيراً من الالتزام في شكل استثمار سياسي ومؤسسي ومالي. لذا، لا بُدّ لنا من جعْله إحدى أولوياتنا العليا.

وكما أُكِّد في استعراض الميسِّرين المشاركين (A/64/868، المُرفَق)، فإنّ هيكل بناء السلام يستحق المزيد من التحسين والتعزيز. وترحب سويسرا بهذا التقرير الجدير بالاهتمام، الذي يعالج في رأينا المسائل الأساسية، ويشمل توصيات ملائمة في ضوء التحديات المقبلة.

ولدينا اقتناع راسخ بأنّ قيادة الأمين العام أساسية لضمان المتابعة الكافية لتنفيذ توصيات التقرير. ويمكن للأجهزة المعنية تنفيذ معظم التوصيات بشكلها الحالي. ونعتقد أنه ينبغي للّجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، على سبيل المثال، أن تضمن متابعة تنفيذ تلك التوصيات.

وبصفتنا رئيساً لتشكيلة بوروندي، فقد استنبطنا الدروس الثلاثة التالية. أولاً، إنّ البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تُمسك بمفتاح نجاح الممارسة. والتزامها وإرادتها السياسية يحدِّدان العملية. ويجب أن يشارك المجتمع المدني في هذا الالتزام، ويمكن التعبير عنه من خلال مشاركته المباشرة في عملية بناء السلام. وليس لدى التشكيلات سلطة اتِّخاذ القرارات؛ وعلاقتها بالبلدان ذات الصلة مماثلة للعلاقة بين العميل ووكيله.

والعامل الحاسم الثاني هو التحديد المشترَك للأهداف الواضحة والواقعية والملموسة. ويجب على لجنة بناء السلام والبلدان المدرَجة في جدول أعمالها، أن تتوافقا على توقُّعات وأهداف الجانبين كليهما. وينبغي للحوار والرصد أن يُسهما في تقييم التقدُّم المحرز وتحديد الخطوات المطلوبة.

ثالثاً، يحتاج الرئيس إلى دعم محدَّد لأعماله في نيويورك، وإلى دعم كاف في الميدان، كما أكَّد الميسِّرون المشاركون. ومن المهمّ ضمان الاستمرارية والقابلية للتنبّؤ والخبرة المطلوبة لأعماله. ويمكن تحقيق ذلك بتعزيز مكتب دعم بناء السلام.

وإننا نؤيد حواراً مستمراً بين مجلس الأمن ورئيس لجنة بناء السلام. وفوق ذلك، نودّ أن نرى مجلس الأمن يزيد مشاركة البلدان المعنية، ويدعو رؤساء تشكيلات عن واحد منها إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية ذات الصلة. ونظراً لأن لجنة بناء السلام تكتسب شرعيتها من علاقتها بالجمعية العامة، فإنه ينبغي لنا أيضاً أن نستكشف السبل

للتعامل بموضوعية أكبر مع مسائل بناء السلام في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي استكشاف هذه الإمكانية بجدية. ونعتقد أنه يمكن للمسائل الاقتصادية والاجتماعية أن تؤدي دوراً مركزياً في جهود التصدِّي بكفاءة لتحديات بناء السلام.

ودور اللجنة التنظيمية وهويتها يستحقان التفكير العميق. ولا بُدّ من إعطاء هذه اللجنة أهمية أكبر، بتعزيز عملها المتمثل في المتابعة المنتظمة لأعمال التشكيلات المختلفة، على سبيل المثال، وباستخدامها منتدى لتبادل الخبرات أو الممارسات الجيدة في مجال بناء السلام. وإذ تأخذ سويسرا ذلك في الحسبان، فإنها تؤيد اقتراح التقرير بإدماج الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة في اللجنة التنظيمية.

وختاماً، إننا نرى أنّ استعراض لجنة بناء السلام يجب أن يمكِّن المجتمع الدولي من إعادة الالتزام بمواجهة التحديات في مجال بناء السلام. لذا، نحن ندعم جهداً ثابتاً في السعي إلى تنفيذ توصيات الأمين العام وتقرير الميسِّرين المشاركين.

السيد إيرازوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، يشكر وفد بلدي رئيس الجمعية العامة على عقْد هذه المناقشة بشأن هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة والمشاورات التي أُجريت.

وبمشروع القرار A/65/L.7 المعروض على الجمعية، اختُتِمت دورة في استعراض لجنة بناء السلام. ويجب علينا الآن أن ننفِّذ توصيات مشروع القرار، بهدف تحسين هيكل بناء السلام وفعاليته. كما أودّ أن أهنئ ممثل أوغندا، بصفته رئيساً لمجلس الأمن، على استكمال عملية الاستعراض أثناء فترة رئاسته.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش باسم بلدان حركة عدم الانحياز. وتودّ شيلي أيضاً أن تهنئ الميسِّرين المشاركين الثلاثة لعملية استعراض لجنة بناء السلام – الممثلين الدائمين لأيرلندا، والمكسيك وجنوب أفريقيا – على العمل الممتاز الذي قاموا به، وعلى العملية الشاملة والوافية التي تولَّوا تنفيذها، والتي توَّجت بتقديم تقرير شامل ومتوازن (A/64/868، المُرفَق).

لقد حظيت شيلي، بصفتها أميناً مؤقتاً لمجموعة ريو، بفرصة تنظيم اجتماع الميسِّرين المشاركين مع أعضاء مجموعة ريو. ونودّ أن نشكر رئيس لجنة بناء السلام، سفير ألمانيا بيتر فيتغ، والرئيس السابق للَّجنة، على العمل المتميِّز الذي قاما به.

كما نودّ أن نشكر رؤساء التشكيلات القطرية المخصَّصة لكل بلد على حدة على أعمالهم المتفانية. وأودّ أن أذكر بشكل خاص مشاركة البلدان النامية في تلك التشكيلات. وفي هذا الصدد، فإنّ العمل الممتاز للممثّل الدائم للبرازيل، الذي يترأس التشكيلة القطرية المخصَّصة من أجل غينيا – بيساو، يستحقّ تنويهاً خاصًّا. وإدراج ليبريا مؤخراً في جدول أعمال اللجنة، مع وجود الممثّل الدائم للأردن، بصفته رئيساً للتشكيلة القطرية المخصَّصة، يدفعني إلى الأمل بأن نرى مشاركة أوسع وأكثر حسماً لبلداننا في هذا المجال الهامّ من أعمال الأمم المتحدة.

ونودّ كذلك أن نعرب عن آيات شكرنا على تقديم مشروع القرار الذي سنصوِّت عليه قريباً. ونعتقد أنه يجسِّد تقرير الميسِّرين المشاركين وتوصياتهم، ونأمل أن يطلق اعتماده مرحلة جديدة من عُمْر اللجنة، يجري فيها تعزيز العلاقات مع إدارات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا سيّما تلك المشاركة بصورة مباشرة في أنشطة بناء السلام وحفظ السلام. وينبغي لهذه المرحلة الجديدة أن تتَّسم، في الوقت نفسه، بالعمل اليومي المنتظم مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نلاحظ توصية الميسِّرين المشاركين بأنه ينبغي أن يكون هناك حوار غير

رسمي ومنتظم، ليس في إطار مجلس الأمن فحسب، وإنما في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أيضاً.

وبالنظر إلى حقيقة كون المسائل الجنسانية متعلقة بالقرارات التأسيسية للّجنة، فإننا نأمل بأن يكون هناك تعاون وثيق مع جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة المُنشأ حديثاً. وبالمقابل، نأمل أن نرى، في السنوات الخمس الثانية هذه من وجود لجنة بناء السلام، مكتباً أقوى لدعم بناء السلام، لضمان الموارد البشرية والمالية اللازمة لمجابهة التحديات التي تواجه البلدان المدرَجة في جدول أعمال اللجنة. وإننا نتطلّع باهتمام أيضاً إلى المناقشة التي تشمل أعضاء اللجنة، لنرى كيف يمكننا تنفيذ توصيات الميسِّرين المشاركين. وستواصل شيلي المشاركة في تلك المناقشة، وستقترح أن تكون اجتماعات اللجنة التنظيمية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعتقد أنّ هذا التدبير العملي سيتيح للأعضاء التعرُّف على أعمال اللجنة. كما نعتقد أنه ينبغي لمبدأ المُلكية الوطنية أن يبقى حجر الزاوية الذي تستند إليه عملية بناء السلام وأركانها الثلاثة: الأمن، التنمية وحقوق الإنسان.

وختاماً، نودّ أن نقول إنّ إدراج ليبريا مؤخراً لتكون البلد الخامس في جدول أعمال اللجنة كان خطوة هامَّة في الاتّجاه الصحيح نحو إدراج بلد جديد بصورة جزئية، وبولاية محدودة، بناءً على طلب الحكومة المعنية. وهي بذلك البلد الأول الذي ينفِّذ المبدأ المتعدد المستويات.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيِّد وفد بلدي بيان الاتحاد الأوروبي الذي ندعمه دعماً كاملاً. ولكن اسمحوا لي بأن أشارك في هذه المناقشة ذات التوقيت المناسب والأهمية الاستثنائية، بإضافة بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

كما أشرنا قبل بضعة أيام، أثناء مناقشة مجلس الأمن (S/PV.6396) بشأن استعراض الأمين العام للتقدُّم المُحرَز في تنفيذ برنامج عمله، الوارد في تقريريه المتعلِّقَين ببناء السلام في أعقاب الصراع (A/64/866)، وبمشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354)، من الواضح أنّ دعماً أقاليمياً واسعاً لبناء سلام أقوى آخذٌ بالتزايد، ويشمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

واعتقادنا الراسخ هو أنه، في البيئة السريعة التغيير التي نعيشها وتضع دائماً تحديات جديدة في جدول أعمالنا، علينا أن نحافظ بعناية فائقة على المكاسب المُحرَزة بمشقَّة، وبذل كل جهد لئلاّ نُعيد فتح معارك كسبناها بالفعل. وعلاوة على ذلك، نرى أنّ كلّ انزلاق جديد إلى الصراع يجلب من اليأس وخيبة الأمل أكثر ممّا يجلبه اندلاعه الأول، لأنه، بلا ريب، يزيد المشاكل القائمة سوءاً، ويُلغي جميع الإنجازات الوطنية ويثبِّت لعنة الحلقة المفرَغة التي نحاول جاهدين القضاء عليها.

وكما بيّنتُ في مناسبات سابقة، فإننا مقتنعون بأنّ الوقت قد حان بالتأكيد لإيجاد توازن جديد في إطار هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، وبأنّه علينا تحقيق الفائدة القصوى من الزخم المتاح لنا حالياً. وفي ضوء ذلك، ترحب كرواتيا بالتقرير الممتاز عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (A/65/868، المُرفق)، المقدَّم من الميسِّرين المشاركين الثلاثة للمسألة، وهي تدعم دعماً كاملاً التوصيات الواردة فيه، استناداً إلى الخبرة الميدانية حتى الآن، مع البلدان المدرَجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

ويشكِّل التقرير بالتأكيد أساساً سليماً للتجديد اللازم لجهودنا لبناء السلام، وللوفاء الأقوى بالتزاماتنا حياله. وإننا نرحب ترحيباً خاصَّاً بالعملية المفتوحة والشفّافة والشاملة التي أنجز بها الميسِّرون المشاركون مهمتهم الصعبة،

فضلاً عن جهودهم لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة لسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة في هذه الممارسة الشاملة.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد اثنين من الاستنتاجات الرئيسية لتقرير الميسِّرين المشاركين، مقبولَين عموماً ومُثبَتَين على نطاق واسع، وهما في رأينا جديران بالتكرار، وبدونهما لن يكون هناك أيّ بناء سلام ناجح: أولاً، المُلكية الوطنية مع جميع آثارها، ولا سيّما بناء القدرة الشاملة؛ وثانياً، استدامة الموارد. ومن الواضح أنه بدون العنصر الأول، يصبح بناء السلام ممارسة ذاتية اصطناعية دولية، بلا جذور ولا أمل بنجاح دائم. وبدون العنصر الثاني، سرعان ما يتلاشى بناء السلام بعد استحداثه الحماسي، ولكن قبل فترة طويلة من إعطاء نتائجه المُنتظَرة بشغف: الأمن والتنمية والسلام الدائم.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أختم كلمتي بالإعراب عن تأييدنا القوي لمشروع القرار المعروض علينا (A/65/L.7)، فضلاً عن اقتناعنا بأنّ التنفيذ الملائم للتوصيات الواردة في تقرير الميسِّرين المشاركين – مقترناً بالتفحُّص الكامل لبرنامج العمل الطموح للأمين العام، وبالتفكير بعناية في طلباته واقتراحاته وتوصياته الأخيرة – سيؤتي ثماره، ويجعلنا أقرب بكثير إلى هدفنا المشترَك – بناء السلام المستدام والشامل والفعَّال الكلفة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقْد مناقشة اليوم. إنّ بناء دفاعات السلام هو أصعب عمل يمكن أن نقوم به، ولكنه العمل الأكثر ضرورة أيضاً.

وأودّ في البداية أن أشيد إشادة كبيرة بالممثّلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، على قيادتهم لجهودنا طوال هذا الاستعراض لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

إنّ الخبرة المباشرة الأخيرة لأستراليا في مساعي بناء السلام، في تيمور – ليشتي وجزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة، علّمتنا عدداً من الدروس التي أصبحت مقبولة بصفتها حقائق ذاتية الوضوح بشأن بناء السلام، وتجسَّدت في تقرير الميسِّرين المشاركين (A/64/868، المُرفَق). فعلى سبيل المثال، يتطلَّب بناء السلام الفعَّال التزاماً بعيد المدى بدعم المُلكية الوطنية والخطط الوطنية. وهو مهمَّة معقَّدة وباعثة على التحدي، تستدعي المشاركة المنسَّقة لمجموعة من الأطراف الفاعلة منذ البداية، لتلبية الاحتياجات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية بالتوازي. كما أنه يستدعي تركيزاً متواصلاً على إحراز نتائج ميدانية فعلية، وعلى مساعدة البلدان في الخروج من الصراع وتطويرها كدول مستقرة ومزدهرة.

ومن الواضح أنّه على هيكل بناء السلام في نيويورك أن يدعم تلك الحقيقة، ولهذا، فإننا نؤيد تقرير الميسِّرين المشاركين تأييداً قوياً. إنه مدعَّم تدعيماً ثابتاً بأسس واقعية، وفي حال تنفيذه، ينبغي أن يفضي إلى ما يتوخاه الميسِّرون المشاركون للجنة بناء السلام الأكثر الأهمية ومرونة وتمكيناً ومقبولية، وفوق ذلك كله، لجنة أكثر طموحاً – أكثر من تلك التي كانت في أذهان قادتنا في عام ٢٠٠٥. وهذه النتيجة تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء طبعاً.

وهناك ثلاثة خيوط للتقرير أودّ أن أتناولها سريعاً.

أولها، الحاجة إلى إقامة شراكات أقوى. ومن غير المفاجئ أن يلحظ التقرير أنّ بناء السلام الفعّال يجب أن يواكب حفظ السلام منذ البداية الأولى. وبعبارة أخرى، لا ينبغي النظر إلى التخطيط لعمليات السلام باعتبارها مجرَّد مهمَّة عسكرية، وإنما بصفتها عملية تتطلَّب أصواتاً عديدة، تجمع الاعتبارات السياسية والإنسانية والإنمائية مع البُعد الأمني. وعلاوة على ذلك، يجب تخصيص الموارد الكافية

بوضوح لمعالجة الأنشطة الدقيقة من البداية. وبالطبع، إذا بقيت هذه الأشياء بدون تمويل، فستصبح لديها إمكانية لتهديد السلام.

والتشكيل الفريد للجنة بناء السلام، التي تجمع معاً المشاركين من الدول الأعضاء، وشركاء الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، أمر حيوي لذلك المسعى. والعلاقة الأوثق والأكثر عضوية، بدورها، بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أساسية ولازمة طوال العملية بأكملها، لضمان أن نظر المجلس في أي حالة، يمهِّد الطريق الذي من خلاله يمكن سماع الأصوات المعارضة في التخطيط لعمليات السلام. وبالطبع، ينبغي أن يتمّ ذلك بتعاون وثيق وعلاقة عضوية مع لجنة بناء السلام كما ذكرت.

ومن المهمّ بالقدر نفسه وجود شراكة متينة بين المجتمع الدولي والدولة العضو نفسها المتضررة بالصراع. وينبغي رؤية لجنة بناء السلام بصفتها منتدىً، لا يصغي فيه المجتمع الدولي إلى ذاته فحسب، وإنما يُصغي أيضاً إلى البلد قيد النظر، لضمان قيام شراكة حقيقية بين الاثنين.

وثانيها، هناك حاجة واضحة إلى المزيد من المرونة. فعلينا أن نكون واعين للسياق السياسي والأمني المتغيِّر بسرعة في مجتمعات ما بعد الصراع، وقادرين على الاستجابة له. ويتعيَّن علينا أن نوازن بالتساوي بين الحاجة إلى الاستجابات السريعة للمسائل القصيرة المدى، ولا سيّما المسائل الأمنية، مقابل جهودنا الثابتة بشأن الأهداف الأبعد مدى. ويوصي التقرير بالمرونة في أنماط مشاركة لجنة بناء السلام، ومواءمة دعمها لاحتياجات حالة معيَّنة. لكنّ ذلك لا يلغي الحاجة إلى اتخاذ نهج شامل إزاء تحديات بناء السلام في البلد بأكمله، بل إنه، بدل ذلك، يتحدّانا ويتحدى لجنة بناء السلام، لضمان أن تضيف مشاركتها قيمة حقاً.

وثالثها، أنّ الحاجة إلى تماسك أكبر مفهومة تماماً. ويوصي التقرير باستخدام وثيقة تخطيط شاملة وحيدة، يمكن أن تلتفّ حولها السلطات الوطنية والمجتمع الدولي، وسيضمن ذلك أن تمتلك جميع الأطراف الفاعلة، وطنية ودولية، فهماً مشترَكاً لجميع العوامل التي تؤثر في قدرة أي دولة على بناء السلام المستدام، وأن تكون قادرة على تنظيم أنشطتها لتحقيق أفضل نتيجة. وعلى لجنة بناء السلام أن تشجِّع جهودنا الجماعية لبناء السلام، دعماً لخطة وطنية وحيدة، وضماناً لتنسيق أنشطتها الذاتية مع الخطة بالقدر نفسه.

ومناقشتنا اليوم لا تشكِّل، بالطبع، سوى نهاية بداية عملنا. ولا بُدّ لنا الآن من الانتقال إلى التنفيذ المبكِّر لتوصيات التقرير. ولتلك الغاية، فإننا ندعم بشدّة مشروع القرار (A/65/L.7) – وفي الحقيقة، كان بإمكاننا تأييد قرار أقوى – الذي سيجري اعتماده في ختام هذه الجلسة، وآلياته لإبقاء عملية التنفيذ قيد الاستعراض السنوي.

وإننا نرحب بعزم رئيس لجنة بناء السلام، السفير فيتغ، على أن يعقد قريباً مناقشة متعمِّقة بشأن المضيّ قدُماً في تنفيذ توصيات التقرير. ويجب علينا جميعاً أن نرتقي إلى مستوى تحدّي ضمان الاستفادة من دروس السنوات الخمس الماضية، المستخلصة في هذا الاستعراض المفيد جداً، وتحسين عملية هيكل بناء السلام لإعطاء نتائج أفضل للبلدان الخارجة من الصراع.

وختاماً، يشير التقرير إلى أنّ نهجاً جديداً لعمليات السلام هو تحدٍّ يواجه الأمم المتحدة بكامل هيئاتها. وهو يدعو إلى تحوُّل في العقلية، بعيداً عن عقلية حفظ السلام السائدة حالياً، إلى عقلية يُعتبَر فيها حفظ السلام مجرَّد جزء واحد، على الرغم من الجهد الأوسع والأكثر حسماً وتأثيراً، في البداية، لبناء السلام.

إنني أعلم أننا نتّفق جميعاً على ضرورة أن يكون تركيزنا الأساسي على مساعدة البلدان في الخروج من الصراع والتطوُّر، شأنها شأن الأمم المستقرة والمزدهرة. وعلينا أن نجعل ذلك التركيز دليلنا، وأن نشكِّل هياكلنا الموجودة في نيويورك وفقاً لذلك.

السيد فيتغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيساً للجنة بناء السلام، أودّ أن أبدي الملاحظات الموجزة التالية.

إنّ لجنة بناء السلام ترحب بالإجراء المتوقَّع أن تتخذه اليوم الجمعية العامة بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.7. وأودّ أن أشكر الميسِّرين المشاركين الثلاثة على تقريرهم الممتاز (A/64/868، المُرفَق)، وعلى جهودهم الدؤوبة طوال المشاورات وعمليات الصياغة.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم يبيِّن بوضوح ضرورة المضيّ قُدُماً بتنفيذ التوصيات الهامة الواردة في التقرير، بهدف تحسين فعالية اللجنة. وتعتزم لجنة بناء السلام الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها في تنفيذ تلك التوصيات بكل جدّية. وقد اتَّخذت اللجنة حقاً خطوات أولية، استجابة لعدد من المسائل والتحديات المجسَّدة في التقرير. وفي الآونة الأخيرةً، تشكِّل عملية إشراك ليبريا، البلد الخامس المدرَج في جدول أعمال اللجنة، خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

وعلاوة على ذلك، تعتزم لجنة بناء السلام أن تعقد قريباً مناقشة معمَّقة بشأن المضيّ قدُماً بتنفيذ التوصيات ذات الصلة. وسنعتمد على حكمتنا الجماعية والتزامنا المتجدد، لنضمن أن نبقي مصالح ومطامح البلدان المدرَجة في جدول أعمال اللجنة محور أية إجراءات مستقبلية.

ولتلك الغاية، نتطلَّع إلى العمل بتعاون وثيق مع الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في البلدان المُدرَجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام وخارجها.

وقد أوجدت عملية الاستعراض عام ٢٠١٠ زخماً سياسياً، وأكَّدت على الأهمية المتطوِّرة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع في إطار الأمم المتحدة. لنستفد جميعا من هذا الزخم ولنمضي قدما بتصميم واقتناع.

واسمحوا لي بأن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لبلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي. وألمانيا، بوصفها دولة مؤيدة تأييدا قويا لهيكل حفظ السلام التابع للأمم المتحدة، ترحب وتشيد بالعمل الأكثر قيمة للميسّرين المشاركين وبتقريرهم الممتاز. وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الميسرين المشاركين وتلتزم بالعمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة للمضي بتنفيذها قدما ولزيادة فعالية لجنة بناء السلام ودعمها المقدم من مكتب دعم بناء السلام.

وأود أن أشكر رئيس الجمعية العامة ومكتبه على دعوتهما إلى إجراء هذه المناقشة الهامة اليوم وعلى تقديمهما لمشروع القرار الذي تؤيده ألمانيا تماما. ومن المهم توفير الدعم الواسع النطاق في إطار هيكل الأمم المتحدة لعمل لجنة بناء السلام في المستقبل. ولا يمكن للجنة بناء السلام أن تواصل عملها بإخلاص وأن تسهم إسهاما كاملا في آليات بناء السلام للأمم المتحدة إلا بموافقة ودعم مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد أديك (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن موضوع ذي أهمية ومغزى بالنسبة إلينا جميعا. أود في البداية

أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به زميلي ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز.

وبسبب ضيق الوقت، لن أتلو النص الكامل لبياني، الذي عممته في القاعة. ولن أشير إلا إلى أجزاء معينة منه.

أود أن أبدأ كلمتي بترديد تأكيد الأمين العام، في تقريره السنة الماضية عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/64/881)، حيث أكد على حتمية الملكية الوطنية وإرساء الجهود الدولية لبناء السلام على مستوى البلد المضيف. ويقر وفد بلدي بأهمية بناء السلام بعد انتهاء الصراع بوصف ذلك الأساس لبناء السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام في أعقاب الصراع.

ويقتضي بناء السلام المستدام اتخاذ نهج متكامل يضمن الاتساق فيما بين الأنشطة في مجالات السياسة والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. والأمن هو الركن الأساسي لبناء السلام. ويتخذ بناء القدرات أيضا الأهمية، على وجه الخصوص في الحالات التي تجد البلدان فيها أن من الشاق عليها أن تستعمل على نحو كامل المساعدة المالية التي تُقدم إليها. ومما لا يقل أهمية التركيز على إيجاد الفرصة الاقتصادية، بخاصة للشباب، مع الاستقرار السياسي والاجتماعي. والبطالة بين الشباب عامل رئيسي في إدامة الأسباب الجذرية للصراع. والإنعاش الاقتصادي والفرصة الاقتصادية، بخاصة بين الشباب، أمران حاسمان في تحقيق السلام والأمن المستدامين.

وثمة مسألة أساسية أخرى، وهي مسألة التمويل. لنتوخ الوضوح والمعرفة بحقيقة أن الافتقار إلى التمويل يستمر في كونه عقبة كأداء أمام نجاح أنشطة بناء السلام. وغني عن البيان أن عناصر أخرى، من قبيل الموارد البشرية والمساعدة التقنية عن طريق توفير التكنولوجيا المناسبة، مهمة أيضا.

ونظرا للحساسيات التي تتسم بها مهام بناء السلام، مثل إصلاح قطاع الأمن وإدارة التنمية، فإن المطلوب هو تحقيق درجة عالية من التنسيق داخل الأمم المتحدة. والعمل في التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان بعينها بُعد إيجابي. ولذلك، يرى وفد بلدي أنه يجب دوما على المجتمع الدولي، وهو يتخذ الإجراءات بواسطة آلية لجنة بناء السلام، أن يسعى إلى كفالة إجراء حوار ذي اتجاهين بين البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام واللجنة. ومما له أهمية خاصة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، على نحو انفرادي وعن طريق لجنة بناء السلام، بينما تقوم بصياغة وتنقيح ولايات بعثات الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، انخرطت الهند، بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية، على نحو بنّاء في عمل لجنة بناء السلام. وقد ساهمنا في صندوق بناء السلام بروح دعم الصندوق في تحقيق مهمته على النحو الذي كلف الجمعيةُ العامة ومجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، نرى أن الصندوق ينبغي أن يكون حفازا على الحكم السليم. وفي هذا الصدد، ننوه مع الاستحسان، بإنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لاستعراض القدرات المدنية الدولية تحقيقا لخطة العمل التي حددها الأمين العام بخطوط عامة في تقريره لسنة ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

ويرى وفد بلدي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى دوما، وهو يتصرف عن طريق لجنة بناء السلام، إلى كفالة إجراء حوار فعال باتجاهين بين البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام واللجنة نفسها. وفي هذا الصدد، من المهم أن يعيد الاستعراض المستمر توجيه هيكل بناء السلام القائم بغية تمكين اللجنة التنظيمية ولجنة بناء السلام من أن تؤديا دورا أشد حسما في صياغة نهج اللجنة تجاه حالات ما بعد انتهاء الصراع. وأيضا، يجب ألا تسبق

التشكيلاتُ القطرية المخصصة الحكومات الوطنية في تحديد الأهداف. إن أولويات بناء السلام يجب ألا تحددها الوصفات المعيارية ولكن الاحتياجات الوطنية.

وينبغي وضع آلية لإدماج ثروة التجارب المتوفرة لدى القوات في الميدان. وينبغي ألا يُدخر جهد قد يثري عملية بناء السلام في مجتمع بعد انتهاء الصراع. ومن أجل زيادة فوائد السلام إلى الحد الأقصى، عن طريق بناء السلام وحفظ السلام، من الضروري أن تكون الولايات مدركة للخصوصيات على الأرض. ينبغي للجنة وللجنة التنظيمية أن تؤديا دورا هاما في هذا الصدد.

وليس من الممكن ولا من المرغوب فيه نقل نماذج خاصة بمنطقة واحدة إلى سياق آخر. يجب على المجتمع الدولي ألا يكون تواقا أكثر مما ينبغي إلى تنفيذ معياري لإحلال السلام بسرعة. ويتعين كسب السلام المستدام على نحو دؤوب وحماسي وشامل. وفي ذلك الصدد، فإن للنُهج الإقليمية ودون الإقليمية نحو حالات الأزمات أهمية كبيرة بينما تصاغ ولايات حفظ السلام وبناء السلام في الأمم المتحدة. ونعتقد بأنه يجب على هيكل بناء السلام إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل والعمليات تحقيقا لذلك الغرض.

ولمساعدة لجنة بناء السلام في الاضطلاع بالمهمة بموجب ولايتها بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، يتعين على جميع أجهزة هيكل بناء السلام، من قبيل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تعمل بطريقة منسقة ومتسقة. وينبغي ألا تستشير اللجنة الدولَ بشأن توطيد السلام بعد انتهاء الصراع فحسب، ولكن ينبغي لها أيضا أن تساعد في التسخير الفعال للخبرة الدولية.

ويجب علينا أن ندرك حقيقة أن بناء السلام لا يزال مفهوما في مهده وهو يتطور باستمرار. لقد اعتمد المجتمع الدولي فكرة بناء السلام من أجل تلبية الحاجة الهامة إلى التصدي لحالات ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك، من الحتمي كفالة نجاح المؤسسات التي تشكل هيكل بناء السلام وبناء السلام نفسه.

وختاما، أود أن أشاطر خبرة الهند الفريدة في بناء الأمة في أوضاع واسعة النطاق ومتنوعة. لقد سعينا إلى تحقيق حياة أفضل لشعبنا. وخلال العملية اكتسبنا بوصفنا أمة القدرات ذات الصلة بالتنمية وبناء السلام. وتشاطرنا مع عدد من البلدان تجاربنا في تحقيق الانتقال من الصراع إلى السلام. وسنواصل إتاحة قدراتنا للبلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع والتعاون مع الأمم المتحدة في مساعيها لبناء السلام.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس على تنظيمه لمناقشة اليوم التي تمثل، مع اعتماد مشروع القرار المعروض علينا (A/65/L.7)، مرحلة هامة في جهودنا لتقوية تأثير لجنة بناء السلام.

وعلى غرار آخرين قبلي، أود أن أتقدم بشكري الخاص إلى الميسّرين الثلاثة على جهودهم التي لا تكلّ في الاضطلاع بالاستعراض. يقدم تقرير الاستعراض (A/65/868، المرفق) بعض التوصيات المفيدة التي تزيد من تركيز عمل اللجنة. وأود أن أسلط الضوء، على نحو خاص، على التوصيات المتعلقة بأعمال اللجنة المخصصة لبلدان محددة. إن وضع تأكيد على التحليل الأفضل والتركيز على عوامل الاختناق الرئيسية للسلام في بلد محدد وعلى وضع التزامات متبادلة بين الحكومة والمجتمع الدولي حول الطريقة المثلى لإزالة عوامل الاختناق من شأنهما أن يضعا اللجنة في مركز أفضل كثيرا لتحقيق النتائج.

وكذلك الأمر أيضا بالنسبة إلى الاقتراحات بأن تتخذ اللجنة نهجا مرنا نحو عملها القطري وإمكان أن يرأس عملَ اللجنة بلد وليس فرد. ستساعد تلك الاقتراحات أيضا

في زيادة تركيز المشورة التي تقدمها اللجنة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونؤيد أيضا الجهود من أجل إقامة علاقات أكثر ديناميكية بين مجلس الأمن واللجنة.

ولكن التقرير ليس نهاية العملية. يجب علينا الآن أن نتحرك بسرعة إلى المرحلة التالية للمضي بهذه التوصيات قدما وكفالة أن تحدث للجنة فرقا حقيقيا في الميدان.

ثمة تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها في الأشهر المقبلة. نحن، من الناحية العملية، بحاجة إلى مشاهدة إحراز التقدم الحقيقي بشأن مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو؛ والانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني في ليبريا. ونأمل أن تصبح اللجنة، بإظهارها لتحقيق النتائج، هيئة تحظى بالإقبال الأكبر كثيرا عليها، ومنخرطة بفعالية في بلدان مدرجة في جدول أعمالها.

وحينما نجتمع هنا مرة أخرى بعد خمس سنوات من الاستعراض المقبل، سنحكم على أنفسنا إزاء خلفية هذه الأنواع من النقاط المرجعية. وتعيد المملكة المتحدة ذكر التزامها القوي بالمساعدة في كفالة أن نفعل ذلك.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الاتحاد الروسي عمل لجنة بناء السلام بوصفها أداة هامة لتعزيز فعالية تنسيق التعاون في الأنشطة الدولية لحفظ السلام في دول بعد انتهاء الصراع بمشاركة المؤسسات المالية الدولية، بينما تمثل للاختصاصات الرئيسية للهيئات الرئيسية للمنظمة، وخصوصا مجلس الأمن.

ونعتقد أن استعراض عمل لجنة بناء السلام الذي أُجري هذه السنة سيمكّننا من أن نواصل العمل على زيادة تحسين وتعزيز تأثير عمل اللجنة. ونعتقد أن إجراء هذا الاستعراض قد أدى بالفعل إلى زيادة الاهتمام بجهود بناء السلام للأمم المتحدة وبعمل اللجنة، على نحو خاص، وهو أمر إيجابي جدا.

ونود أن نشكر الميسرين المشاركين لعملية استعراض عمل مكتب دعم بناء السلام، أي الممثلين الدائمين للمكسيك وأيرلندا وجنوب أفريقيا، على إعدادهم للتقرير (A/64/838، المرفق). يسلط التقرير الضوء على مجموعة كبيرة من المشاكل التي تواجهها اللجنة في عملها. والمهم هو أنه يؤكد على الوظيفة الاستشارية والتنسيقية للجنة وأولية مبدأ المسؤولية الوطنية وأولوية تعزيز القدرات الوطنية للبلدان التي تجد نفسها في مرحلة التنمية بعد انتهاء الصراع.

إن كثيرا من الاقتراحات الواردة في التقرير الذي أعده الميسرون المشاركون تستحق التأييد. بيد أن من اللازم دراستها بالتفصيل، مع الهيئات المناسبة للأمم المتحدة على أساس اختصاصها وولاياتها قبل تنفيذ الاقتراحات، إذا وُجد حقا أنها مقبولة. ذلك هو ما يحثنا مشروع القرار المعروض علينا على فعله، ونحن على استعداد لاعتماد مشروع القرار.

السيد بارتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكر زملاءنا ممثلين أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا على عملهم الممتاز. ونرحب بتقريرهم الشامل (A/64/838، المرفق).

يقدم استعراض لجنة بناء السلام توصيات هامة كثيرة حول كيفية المضي قُدما ببناء السلام، من قدر أكبر من التنسيق بين نيويورك والميدان ومنظومة الأمم المتحدة كلها إلى كيفية الإدماج الحقيقي لنوع الجنس في طرق بناء الملكية الوطنية. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا عمل لجنة بناء السلام وهذا الاستعراض، نظرا لأن النهوض بالسلام المستدام يقع في صميم مهمة الأمم المتحدة.

اعتاد الأمين العام السابق عنان على الكلام عن ”الجزء الوسط المفقود“ بين حفظ السلام والتنمية

المستدامة. إن اللجنة تسعى إلى الوفاء بذلك الالتزام بربط الطموحات في نيويورك بالبرامج في الميدان، وبالتنسيق الأفضل مع المؤسسات الدولية، وبإدارة البرامج وتقييم الاحتياجات في بلدان بعد انتهاء الصراع. وينبغي للجنة أن تشجع الجهات الفاعلة على دعم الاتساق في الميدان عن طريق الحوار الأكثر شمولا، وقدر أكبر من الابتكار وأفضل الممارسات الأقوى وإيصال الموارد على نحو أفضل وبناء القدرات. ونحث اللجنة على القيام على نحو أكثر انتظاما وإلى حد أكبر بإشراك المرأة في صنع السلام وعمليات التخطيط لما بعد انتهاء الصراع وعلى الالتزام بتنفيذ خطة العمل المقترحة في تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354).

وفي نهاية المطاف، يتوقف النجاح في بناء السلام على القيادة من البلد الخارج من الصراع نفسه وعلى قادته ومجتمعاته المحلية. يجب على الأمم المتحدة أن تجعل ذلك في صدارة أولوياتها.

يشكل استعراض لجنة بناء السلام معلما هاما ونحن نقيّم جميعا الدور الذي يمكن للجنة – والأمم المتحدة في مجموعها – أن تؤدياه وينبغي لهما أن تؤدياه في مساعدة المجتمعات بعد انتهاء الصراع في تحديد موطئ قدميها على مسار السلام والازدهار الدائمين.

السيد ترافيرز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع القرار A/65/L.7، المعروض الآن على الجمعية العامة، ومشروع القرار الذي سيُقدم في مجلس الأمن في وقت لاحق اليوم يثبتان عمليا الالتزام في كلتا الهيئتين بتعزيز مساهمة الأمم المتحدة في بناء السلام. ويمثل مشروعا القرارين أيضا إعادة تأكيد هام على الدور الذي يمكن للجنة بناء السلام وينبغي لها أن تقوم به في إطار الأمم المتحدة.

وترحب كندا بتقرير الميسرين المشاركين عن استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (A/64/868، المرفق). قام الميسرون المشاركون بإسهام كبير بتفصيل الطريق قُدما، وتجب الإشادة بهم على جهودهم التي لا تكلّ. ومما لا يقل أهمية أن الطابع الشامل لعملية الاستعراض قد أوجد زخما تمس الحاجة إليه صوب هيكل لبناء السلام تابع للأمم المتحدة يكون متزايد الفعالية. وعلى الرغم من أن كندا تشيد بتوافق الآراء الذي بناه الاستعراض، فإن الاختبار الحقيقي يكمن في تنفيذ توصياته الملموسة. في ضوء ذلك، اسمحوا لي بأن أتكلم بإيجاز عن أربعة مجالات تستحق الانتباه الخاص.

أولا، توافق كندا على التقييم الوارد في التقرير بأنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تتبع نهجا مرنا متعدد المستويات. واتضح أن نموذج التشكيلة القطرية المخصصة لكل بلد على حدة وسيلة فعالة للانخراط مع بلدان تتعافى من الصراع. وإدراج ليبريا في جدول أعمال لجنة بناء السلام لا يثبت عمليا التقدم المحرز فحسب، ولكنه مزيد من التأكيد أيضا على الحاجة إلى التكيف مع كل سياق لمرحلة بعد انتهاء الصراع. يجب على اللجنة أن تواصل الابتكار بتلك الطريقة، بما في ذلك باعتماد أشكال أخف من المشاركة. وسيسمح ذلك بقدر أكبر من المرونة في استجاباتها للاحتياجات الخاصة وفي نقاط مختلفة في عملية بناء السلام.

ثانيا، تؤكد كندا على أهمية التعاون الأوثق مع بناء السلام على المستوى الميداني. ويجب أن يتسق انخراط اللجنة مع الاستراتيجيات الوطنية القائمة وأن يكون مكملا لعمل الجهات الفاعلة ذات الصلة ببناء السلام على أرض الواقع. وفي هذا الخصوص، ترحب كندا باقتراحات الاستفادة بفعالية أكبر من الموارد الوطنية المتاحة في إطار العضوية الكاملة للتشكيلات القطرية الخاصة ببلدان بعينها.

ثالثا، يعزز انتشار الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام الحاجة إلى مركز تنسيق مواضيعي لجعل جهود بناء السلام الأوسع نطاقا متسقة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تعزز على نحو مثمر دورها بوصفها منتدى لدعم عمليات الإصلاح وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة التحديات المؤسسية المعلقة. وسيتطلب ذلك زيادة الرغبة في الاستفادة من الخبرة الكامنة في إطار مجتمع بناء السلام الأوسع. وستكون اللجنة أيضا، بتجاربها المتراكمة، في وضع أفضل يمكّنها من إضفاء الطابع المنهجي على الدروس المستقاة من عملها.

وأخيرا، يجب على اللجنة أن تواصل إنشاء شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال بناء السلام، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ويصدق ذلك أيضا في إطار الأمم المتحدة، حيث توجد حاجة دائمة إلى العلاقات الأوثق مع الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونحن نرى أن التعاون القوي بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يبشر بالخير على نحو خاص. وينبغي استكشاف علاقة عمل أكثر فعالية بين الهيئتين، على أساس الفهم المشترك الواضح لدور اللجنة وزيادة استعمال الصلات غير الرسمية.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا باختتام استعراض عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. والآن يبدأ العمل الشاق. تشجع كندا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة للأمم المتحدة على المضي قدما بتوصيات الاستعراض. وتنظر كندا على نحو خاص إلى لجنة بناء السلام للعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة في الميدان، لاعتماد نَهج أكثر مرونة ومتعدد المستويات ولتركيز اهتمام أكبر على دورها المواضيعي الممكن في إطار منظومة الأمم المتحدة. وكندا على استعداد لتأدية دور نشيط في النهوض بجدول الأعمال هذا.

السيد شابي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشيد برئيس الجمعية العامة على دوره الميسر في إجراء المفاوضات بشأن مشروع القرار قيد النظر في الجمعية العامة اليوم (A/65/L.7). ونود أيضا أن نشيد إشادة قوية بالسيدة جودي شينغ هوبكيتر وبمكتب دعم بناء السلام على إدارتهما الممتازة لذلك المجال الهام من عمل الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز، فإن وفد بلدي يود أن يقدم النقاط الإضافية التالية.

إن تحديات حفظ السلام وبناء السلام تحديات دائمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يحقق بطريقة ملموسة وعن طريق استجابة منسقة مبدأ الأمن الجماعي. وفي ذلك السياق، تؤكد المملكة المغربية، بوصفها عضوا في لجنة بناء السلام، على أهمية تعزيز دور اللجنة واتخاذ تدابير لتعزيز فعاليتها الهيكلية والتنظيمية والتنفيذية، بما في ذلك عن طريق تمويل صندوق بناء السلام.

ونلاحظ باهتمام مضمون تقرير الميسرين المشاركين عن استعراض هيكل بناء السلام (A/64/868، المرفق). وتستحق التوصيات الواردة في التقرير الاهتمام الجاد، وعلى وجه الخصوص التوصيات المتعلقة بتنسيق الجهات الفاعلة المحلية والدولية، والتعزيز المالي والنوعي لمكتب الدعم في إطار الأمانة العامة وإنشاء دينامية تعاونية جديدة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وبعد خمس سنوات من إنشاء لجنة بناء السلام، الذي أثار قدرا كبيرا من الحماس في المجتمع الدولي، تم إنجاز الكثير في هذا المجال، على الرغم من الافتقار إلى الإمكانيات. يشغل بناء السلام مكانا خاصا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تتجه الأنشطة في مجالها إلى التكثيف، بخاصة على ضوء تزايد دور المجتمع المدني في حفظ

السلام. ونتيجة عن ذلك، فإن الملابس التي صُممت للجنة بناء السلام منذ خمس سنوات أصبحت ضيقة جدا، إذا جاز لي استعمال هذا الشكل من الخطاب. ولهذا السبب ينبغي لنا أن نعيد دراسة البارامترات لنهجنا العالمي نحو بناء السلام.

وعلى الجبهة التنفيذية، ستكتسب لجنة بناء السلام الفعالية باتخاذ تدبيرين رئيسيين: إحكام العلاقة بين اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية المخصصة لبلدان بعينها، وتحسين أداء التشكيلات القطرية المخصصة. وهكذا ينبغي للجنة التنظيمية أن تواصل التركيز على نحو رئيسي على المسائل الاستراتيجية وعلى توسيع نطاق الشراكات داخل وخارج الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمسألة التشكيلات القطرية المخصصة، من المهم أن تشمل عنصرا وطنيا قويا من أجل زيادة الملكية والسماح بانتقال سلس من ولاية الأمم المتحدة إلى تولي البلد المضيف المسؤولية عن القطاعات الرئيسية. إن إنشاء لجان اتصال للتشكيلات القطرية المخصصة على أرض الواقع من شأنه أن يسمح بالتفاعل الأفضل فيما بين أعضاء اللجنة والبلد المضيف ومكتب دعم بناء السلام.

وتكافح لجنة بناء السلام لإيجاد تأثيرها في إطار هيكل السلام والأمن للأمم المتحدة. والصلات التي أنشأتها مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – لا تزال ضعيفة على نحو لافت للنظر. يجب علينا أن نعزز تفاعلات اللجنة مع تلك الهيئات وأن نمهد الطريق لعلاقات متوازنة، خصوصا مع مجلس الأمن، المسؤول وفقا للميثاق عن المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويقتضي ذلك إدماج منظور إقليمي في عمل لجنة بناء السلام، بوسائل منها إجراء حوار استراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان اتحاد نهر مانو.

ويؤدي مكتب دعم بناء السلام دورا رياديا في تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتكاملة. ونظرا لتنويع جدول أعمال لجنة بناء السلام، وبغية الحفاظ على جودة عمل المكتب، من المهم أن توفر له الموارد البشرية والمالية والتشغيلية الضرورية. ومن المهم أيضا زيادة التعاون بين مكتب دعم بناء السلام ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية لإدارة عمليات حفظ السلام بغية وضع خطط عمل استراتيجية في بناء السلام.

ومن المعروف تماما أن منع نشوب الصراعات وتطوير قدرات الأمم المتحدة في مجالات الإنذار المبكر والوساطة والتسوية السلمية للمنازعات يمكنهما أن تسهم في الحد إلى درجة كبيرة من أهوال الصراعات. إن لبناء السلام، بوصفه أداة للتغيير وتسوية الصراعات، بُعدا وقائيا هاما ينبغي لنا أن نستفيد منه. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا إذا قمنا بالتقييم الكامل للطابع الجماعي لهذا التحدي والتكلفة الدنيا لبناء السلام مقارنة بتكلفة التصدي للصراعات.

ثمة قول مأثور صيني يقول إن الأفضل هو عدو الجيد. لجنة بناء السلام أداة ممتازة يمكن تحسينها، ولكنها تؤدي دورا هاما في هيكل بناء السلام للأمم المتحدة. ولنا أن نحسن على نحو جماعي فعاليتها وأن نوسع نطاق تفاعلاتها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وأن ننوع شراكاتها.

السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي لاعتماد مشروع القرار A/65/L.7. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشارك الدول الأعضاء الأخرى الإشادة بعمل الميسرين المشاركين على تقريرهم الشامل والمتعمق (A/64/868، المرفق) عن استعراض هيكل بناء السلام للأمم المتحدة. ونحيط علما بالملاحظات والتوصيات القيمة الكثيرة الواردة في التقرير.

وكما هو مذكور في التقرير، فإن بناء السلام عملية معقدة تستغرق وقتا. بيد أن هذه الحقيقة البسيطة ينبغي ألا تعيق الجهود المتضافرة المبذولة صوب تحقيق السلام في أعقاب الصراع. وفي ذلك الصدد يسرني أن ألاحظ أن التقرير يبين بوضوح أن بناء السلام الفعال يجب ألا يأتي عقب عمليات حفظ السلام، ولكن يجب أن يصاحبها من بدايتها. وستكون المهمة الماثلة أمامنا الإتيان بنهج تنظيمي فعال يكمل دور حفظ السلام وبناء السلام كليهما ويزيده تعزيزا. وبالإضافة إلى ذلك، يشاطر وفد بلدي الرأي الذي مفاده أن التنسيق والاتساق فيما بين مختلف هيئات ومنظمات الأمم المتحدة، وبخاصة مع مجلس الأمن، عنصران رئيسيان في التنفيذ الفعال لمبادرات بناء السلام. ومن المهم للغاية أيضا تعزيز التفاعل الأكثر تنظيما مع مؤسسات أخرى، من قبيل البنك الدولي والمنظمات الإقليمية.

وفيما يتعلق بمكتب دعم بناء السلام فإننا نؤكد على الدعوة إلى تعزيز المكتب حتى يؤدي على نحو واف دوره المسند إليه. ومن سوء الحظ فعلا أنه لا توجد سوى ٤١ وظيفة في مكتب دعم بناء السلام، ومنها ٧٠ في المائة تقريبا إما مؤقتة أو معارة أو خارج نطاق الميزانية أو يمولها صندوق بناء السلام.

وكما تم التأكيد عليه في مشروع القرار A/65/L.7، يأمل وفد بلدي في أن تمضي الجهات الفاعلة ذات الصلة للأمم المتحدة قدما بالتوصيات المناسبة الواردة في تقرير الاستعراض. والمهمة الماثلة أمامنا هي ترشيد مختلف التوصيات مع مراعاة تحقيق هدف واقعي. ونأمل أن تستطيع الدول الأعضاء من الآن فصاعدا الانخراط في مناقشات مثمرة بشأن الأولويات، وبالتالي، في تنفيذ التوصيات الملحة بشكل عاجل. وتحقيقا لذلك الغرض، ستسعى جمهورية كوريا إلى تقديم دعمها البناء.

السيد سيفوي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن امتناننا للممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا على تيسير هذا الاستعراض الهام باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونشيد بهم على عملهم الشاق وعلى مشاركتهم لمجموعة كبيرة من المتحاورين واستشارتهم داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. والتقرير الحالي (A/64/868، المرفق) والتوصيات استفادت، بالتالي، من نوع النهج الشامل والجامع الذي دعونا إليه دوما.

ونود أيضا أن نتقدم بتقديرنا الأعمق إلى الرئيس وإلى أوغندا على قيادتهما وجهودهما في التوصل إلى مشروع القرار A/65/L.7 عن طريق المفاوضات بغية اعتماده من قِبل الجمعية العامة ومجلس الأمن اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي تلاه ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز. ولكون تترانيا رئيسة مشاركة مع الدانمرك في تيسير المفاوضات بشأن القرارين اللذين أنشآ لجنة بناء السلام في ٢٠٠٦، أرغب في الإعراب عن سعادتي الغامرة برؤية اعتماد التقرير (A/64/868، المرفق) عن استعراض هيكل ولجنة بناء السلام التابعين للأمم المتحدة ومشروع القرار اليوم من قِبل الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن لجنة بناء السلام إضافة نشأت مؤخرا نسبيا إلى أسرة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تتجسد فيها آمال الكثيرين وتحمل شرعية ولديها سلطة على نحو فريد من كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهذه الميزة المزدوجة تمنح لجنة بناء السلام ولاية قوية نحن جميعا مدعوون إلى تأييدها إذا أريد لها أن تنجز وفقا لتوقعاتنا، وبخاصة من يعتمدون علينا في مساعدتهم في البناء على سلامهم الذي توصّلوا إليه مؤخرا وفي استمراره.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتقرير الذي قدمه الميسرون المشاركون، المعنون ”استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة“. وكما قلتُ سابقا، فإن ذلك التقرير يقوم على أساس المشاورات الشاملة فيما بين أعضاء الأمم المتحدة ومع جهات أخرى ذات مصلحة. وبالمثل يرحب وفد بلدي بالاعتماد المقبل لمشروع القرار من قِبل الجمعية العامة، ما يؤكد مجددا على أهمية عمل بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة ودور لجنة بناء السلام في تلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع وفي تعهدها بالرعاية صوب تحقيق السلام المستدام الذي لا رجعة فيه. وباعتماد مشروع القرار سنكون قائمين بالالتزام الضروري صوب تنفيذ التوصيات الختامية لعملية الاستعراض ومؤكدين مجددا على استعدادنا لتطوير هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة الذي تشكل لجنة بناء السلام مركزه.

ويقر وفد بلدي بالدور الهام والمهمة المركزية للجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام في تنفيذ مشروع القرار وتوصيات عملية الاستعراض. ونود أن نؤكد، ونحن نتطلع قُدُما، على الأهداف الثلاثة التالية التي نتوخاها لمشروع القرار والتوصيات.

الهدف الأول هو منع الانتكاس إلى الصراع عن طريق العمل مع الناس في معالجة الأسباب الجذرية أو الهيكلية لأي صراع سابق في بلد من البلدان، بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

والهدف الثاني هو تحقيق الملكية الوطنية لعملية بناء السلام، التي ينبغي التأكيد عليها في لجنة بناء السلام في المقر بنيويورك وفي التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان بعينها. وينبغي أن تشمل الملكية الوطنية مشاركة جهات وطنية أخرى ذات مصلحة، من قبيل البرلمانيين الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة. ويجب أن تكون النساء والشباب جزءا من تلك العملية.

والهدف الثالث هو إقامة علاقة واضحة بين صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام بوصفها كيانا غير تنفيذي. ويمكن تحقيق ذلك إذا حُدّدت بوضوح إجراءات اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمدفوعات والاستهداف وشركاء التنفيذ للسماح بتدخلات التمويل الحسن التوقيت والفعال. وينبغي أيضا ممارسة المرونة في تفسير الدور غير التنفيذي للجنة بناء السلام، نظرا لاختلاف الحالات بين بلد وآخر ولبقاء وجود لجنة بناء السلام على الأرض دوريا ومنتشرا.

وترحب تنزانيا باعتماد مشروع القرار اليوم بتوافق الآراء، وتتطلع إلى التنفيذ الناجح للتوصيات الواردة في التقرير عن الاستعراض. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض السلام الدائم على أي شعب. إن الشعب نفسه هو الذي يمكنه أن يكفل استمرار بذور السلام، وتجذرها ونموها وازدهارها عن طريق عملية شاملة تقوم على أساس المشاركة ويجب أن تشمل النساء والشباب. وواجبنا أن نكون موجودين دائما، بمد يد المساعدة والتعهد بالرعاية شجرةً للسلام مناسِبة ومحددة لكل حالة. وطيلة سنوات كثيرة طورت الأمم المتحدة القدرة والكفاءة اللازمتين لإخماد نيران الصراع. والآن يجب علينا أن نطور القدرة والاتساق على نطاق المنظومة والأموال اللازمة لبناء السلام ولمنع عودة نشوب الصراع. وتتزانيا على استعداد، كشأنها دائما، لأن تقوم بواجبها وهي تتعهد بتقديم دعمها للجنة بناء السلام في نيويورك وعلى المستوى القطري في عملية تنفيذ التوصيات.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم.

يشكّل إنشاء لجنة بناء السلام مَعْلما هاما في إصلاح الأمم المتحدة. واستعراض فترة الخمس سنوات الراهن ذو مغزى واضح في تقييم عمل لجنة بناء السلام، والبناء على الدروس المستفادة وتعزيز دور اللجنة. ونعرب عن تقديرنا للميسرين المشاركين، أي الممثلين الدائمين لأيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا، على عملهم الممتاز. ونرغب أيضا في شكر الرئيس والسفير روغوندا، الممثل الدائم لأوغندا الذي يتولى الرئاسة بالتناوب لمجلس الأمن عن هذا الشهر، على جهودهما من أجل تيسير التوصل إلى توافق الآراء على نتائج الاستعراض فيما بين الأطراف المعنية.

وخلال السنوات الخمس الماضية أنجزت لجنة بناء السلام قدرا كبيرا من عملها، ولكنها ما تزال تواجه تحديات عديدة. ولذلك، لا يزال يوجد حيز لتحسين عملها. لقد قدم التقرير عن الاستعراض (A/64/868، المرفق) توصيات كثيرة مفيدة تستحق النظر المستفيض من قِبل الدول الأعضاء والوكالات ذات الصلة. واليوم، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولا، إن البلد المعني مسؤول على نحو رئيسي عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع في ذلك البلد. وينبغي لجميع الجهات ذات المصلحة أن تحترم احتراما كاملا الملكية القطرية. ولذلك، ينبغي تركيز كل المساعدة على بناء القدرات وتوفير الموارد الضرورية والدعم اللازم. إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، تقع على كاهلهما في المقام الأول مهمة تقديم التوصيات والمساعدة، وليس الاستعاضة بهما عن جهود البلد المعني. وبوضع استراتيجيات وطنية لبناء السلام ينبغي لنا أن نأخذ تماما في الحسبان آراء البلد المعني وأن نحترم الأولويات التي حددها.

ثانيا، يقتضي بناء السلام الإجماع. ينبغي للوكالات الدولية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تتخذ نهجا متكاملا نحو تعزيز التنسيق والتآزر والكفاءة. وينبغي للجنة بناء السلام أن تبذل جهدا أكبر لتقويم علاقاتها مع الوكالات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بينما تمارس تأثيرها الفريد وتعزز الأدوار المنفصلة للجنة بناء السلام والبنك الدولي والمنظمات الإقليمية والتنسيق فيما بينها في مجالات بناء السلام.

ثالثا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تحسن أساليب عملها وأن تزيد كفاءة اللجنة التنظيمية واجتماعات التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد على حدة. وندعم لجنة بناء السلام في تعزيز علاقاتها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لولايتي الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفي تقديم توصيات أكثر استهدافا بشأن بناء السلام.

رابعا، من الضروري التوصل بسرعة إلى حل للصعوبات الراهنة في تعبئة الموارد المالية لبناء السلام. وعلى الرغم من أهمية وضع استراتيجيات إنمائية قابلة للبقاء لبناء السلام، ينبغي أن يكون بيت القصيد تعبئة قدر أكبر من الدعم المالي لجهود البلدان المعنية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا تنسيقيا أكبر عن طريق إدماج المصادر التمويلية الثنائية والمتعددة الأطراف وتيسير تقديم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية لمساهمات مالية أكبر. وتدعو الصين مزيدا من البلدان إلى المساهمة المالية في صندوق بناء السلام، بينما تأمل أيضا أن يواصل الصندوق تحسين عمله وزيادة إشرافه، وبالتالي كفاءته في استعمال الموارد.

ما انفكت الصين تؤيد الأمم المتحدة في أداء دور مركزي في بناء السلام وعمل لجنة بناء السلام. ونحن على

ثقة بأن الاستعراض الراهن الشامل لفترة خمس سنوات بشأن عمل لجنة بناء السلام سيوفر نقطة انطلاق جديدة لتحسين عمل لجنة بناء السلام ولتعزيز كفاءتها ودورها.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بشكر الميسّرين المشاركين على إعداد تقرير شامل وتحليلي جدا عن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة (A/65/868، المرفق). إن تقييماتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بزيادة تعزيز انخراط الأمم المتحدة في مجال بناء السلام بالغة الأهمية ونحن نمضي قُدُما.

واسمحوا لي أيضاً بأن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة في إطار الجمعية العامة. إن لجنة بناء السلام فعلا نتاج لمجلس الأمن والجمعية العامة. ولذلك، من المناسب أن يكون لدى أعضاء الأمم المتحدة أيضا القدرة على إجراء تقييم للتقرير ولوظائف هيكل بناء السلام بعد إنشائه بخمس سنوات.

وجامايكا، بوصفها إحدى الدول الأعضاء الأصلية في لجنة بناء السلام، ملتزمة بلجنة لبناء السلام معززة وقادرة على تحقيق الرؤية والآمال المودعة فيها قبل خمس سنوات من قِبل الدول الأعضاء والبلدان الخمسة المدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وتؤيد جامايكا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بنغلاديش باسم حركة عدم الانحياز. ونظرا لأن الوقت لا يسمح بعرض مفصل لآرائنا سأقتصر على التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، دور اللجنة التنظيمية؛ وثانيا، مكان لجنة بناء السلام في إطار الأمانة العامة؛ وثالثا، البُعد الإنمائي في أنشطة بناء السلام.

أولا، اسمحوا لي بأن أقدم ملاحظة موجزة على مسألة الملكية الوطنية. تتفق جامايكا على أن الملكية الوطنية لعملية بناء السلام هي العنصر الرئيسي للنجاح في مجال بناء السلام. تبدأ الملكية الوطنية بقدرة كل الحكومات على تقديم إسهام كبير في وضع استراتيجية بناء السلام، بما في ذلك في وضع كل حكومة لوثائقها الإطارية الاستراتيجية. ولا يمكننا أن نواصل التشدق بذلك المبدأ الأساسي في سياق بناء السلام أو أي مجال آخر من مجالات النشاط. وتجعل الملكية الوطنية من الضروري أيضا السماح لجميع أجزاء المجتمع بتشكيل مستقبل كل بلد من البلدان.

وعلى الرغم من أن التقرير يحيط علما بالمساهمة الهامة التي ستقدمها النساء والمجتمع المدني وبنواقص لجنة بناء السلام في ذلك المجال حتى الآن وددنا أن نرى توصيات على قدر أكبر من الموضوعية بشأن إشراك جميع شرائح مجتمع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

لقد أحطنا علما على النحو الواجب بتوصيات الميسرين المشاركين في ميدان بناء القدرات، وهو عنصر جوهري في الملكية الوطنية. ولكن، في الوقت نفسه، فإن تقديم المزيد من التوصيات بشأن التدابير الرامية إلى تحسين الملكية الوطنية لعمليات بناء السلام سيمثل خطوة هامة لتحصين هذا العنصر في أنشطة اللجنة.

وثمة مسألة رئيسية أخرى، ألا وهي استراتيجية الخروج بالنسبة للجنة بناء السلام المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها. كما لاحظنا، يولي التقرير عناية كبيرة لهذه المسألة. وهذا مجال تعتبر فيه الملكية الوطنية في غاية الأهمية. أما البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فلا بد من أن يكون لها القول الفصل في تقرير معايير النجاح على الطريق المفضي إلى النمو والتنمية المستدامين.

إن المسافة بين نيويورك والبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام سوف تمثل على الدوام مشكلة وتحديا. وتحقيقا لتلك الغاية، نرى إمكانية في إنشاء هيئة تركز على لجنة بناء السلام على الصعيد المحلي. بيد أنه في

الوقت نفسه، ينبغي ألا يكون ذلك بديلا للمشاركة والتفاعل وجها لوجه بين الأعضاء في نيويورك وممثلي الحكومات في الميدان. لذلك، نشجع على زيادة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخاصة المداولات عن طريق الفيديو بوصف ذلك وسيلة لضمان مستوى ثابت من المشاركة. ولكن في الوقت نفسه ما من بديل للاشتراك والتفاعل وجها لوجه. لذلك، نشجع، قدر الإمكان، على زيادة الزيارات الميدانية التي تقوم بها لجنة بناء السلام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، وهذا عمل ينبغي تمويله من خلال مكتب دعم بناء السلام.

أود الآن أن ابدي بضع ملاحظات عن دور اللجنة التنظيمية. تتشاطر جامايكا، وجهة النظر القائلة بأن اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام أخذت في التراجع بحيث أصبح دورها هامشيا. إن تعزيز وتحسين عمل لجنة بناء السلام يتطلب دورا أكثر استباقية في تلك الهيئة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام بوصفها لجنة كاملة ينبغي لها أن تعقد اجتماعات ربع سنوية مع جميع رؤساء التشكيلات القطرية المحددة وأعضاء الجمعية العامة لاستعراض الأهداف المعيارية والتحديات التي تواجهها والتقدم المحرز في الميدان في جميع البلدان قيد الدراسة. وهذا سيكون مفيدا خاصة بالنسبة للوفود الصغيرة الأعضاء في لجنة بناء السلام. وفي اعتقادنا أن هذه التفاعلات الربع سنوية للجنة الجامعة هامة جدا لضمان تفهم شامل للمسألة في الوقت الحقيقي واستعراض العمل الجاري في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

إن التوصية بعقد اجتماعات للجنة التنظيمية بشأن المسائل المواضيعية مسألة تبعث على الاهتمام وجديرة بالدراسة المتعمقة. لقد أحطنا علما أيضا بقرار الميسرين المشاركين بعدم إعادة فتح المناقشات بشأن العضوية، وأتجرأ على القول بأنني أفهم تماما الأسباب. ومهما يكن من أمر، فبينما نحترم ذلك القرار الذي اتخذه الميسران المشاركان، في الوقت الذي يدرج فيه المزيد من البلدان في جدول أعمال اللجنة – وأعتقد أن هذا ورد في بياني ممثلي المغرب وتنزانيا – وقدرة العدد المحدود من الدول الأعضاء البالغ عددها ٣١ دولة، مسألة لا بد من مواجهتها بحزم. ومن وجهة نظر جامايكا، لا بد من إيلاء الاعتبار الواجب، بصورة خاصة، إلى توسيع العضوية من فئة الجمعية العامة. إذ أنه بالنسبة للأغلبية من الدول الأعضاء، مثل بلدي، فإن فئة الجمعية العامة الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها حاليا الوصول إلى عضوية لجنة بناء السلام.

أما في ما يتعلق بمكان لجنة بناء السلام داخل الأمانة العامة، فثمة اعتراف عام فيما بين الأعضاء بأهمية وظيفة بناء السلام بالنسبة للأهداف الطموحة للسلم والأمن الدوليين. وتتشاطر جامايكا بالكامل الآراء المعرب عنها في التقرير ومفادها أنه يتعين على لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام أن يصبحا مركزا للموارد لتوليد المعرفة والاهتمام بشأن طائفة واسعة من القضايا التي تؤثر في أنشطة بناء السلام.

إن المنظمة لكي تولد المشاركة اللازمة وتولي مزيدا من الأهمية لأعمال بناء السلام التي تقوم بها في الميدان وفيما بين الدول الأعضاء، لا بد لها من أن تبدأ بتبسيط أعمالها من خلال سلسلة كاملة من أنشطة الأمم المتحدة. ولا يمكن الاضطلاع بأنشطة لبناء السلام في فراغ، وفي منأى من الجوانب الأخرى من عمل المنظمة. والإنجاز بشكل عام هام جدا لإحداث تغيير حقيقي في الميدان. والوسيلة المضمونة الوحيدة لتحقيق ذلك، تتمثل في ضمان إعطاء أولوية عليا إلى بناء السلام. ولتحقيق هذه الغاية، يمثل الدعم السياسي وسجل المنجزات عاملا هاما جدا.

إن المناقشة المتعلقة بمكان لجنة بناء السلام داخل المنظمة مسألة هامة؛ فهل وجدت لجنة بناء السلام مكانا لنفسها أو يجب أن تمنح مستوى مرموق داخل المنظمة؟ ولكي تحقق لجنة بناء السلام أهدافها لا بد للمسألتين من أن تسيران في آن واحد معا، وفي هذا الصدد، لا نؤيد بالكامل فحسب الحاجة ليس إلى تعزيز دور اللجنة التنظيمية وتمكينها من زيادة تعزيز علاقاتها مع جميع الهيئات الأخرى ذات الصلة بمن فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن والجمعية العامة، بل نؤيد أيضا تعزيز قدرات مكتب دعم بناء السلام ليعضدد وظائفها المتنوعة.

أود أن انتقل بسرعة إلى البعد الإنمائي لأنشطة بناء السلام. إن جامايكا منذ بداية عضويتها في لجنة بناء السلام، ما فتئت تنادي بتركيز أكثر على البعد الإنمائي لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. لذلك شعرنا بالتشجيع إذ نلاحظ أن التركيز الكبير ينصب على هذا الجانب في التقرير، ونشيد بالمسيرين في هذا الصدد. والحكمة القائلة بأنه لا يمكن إحلال السلام من دون تنمية ولا تنمية من دون سلام أصبحت مفهومة بشكل عام.

إن لجنة بناء السلام، إذ تمضي قدما لمساعدة البلدان الخمسة المدرجة حاليا في جدول أعمالها، وربما إضافة بلدان أخرى في المستقبل، يجب أن يصبح البعد الإنمائي أكثر مركزية في أنشطة بناء السلام في الميدان منذ بداية اشتراك لجنة بناء السلام في العمل. ولكفالة أن تكون الحالة كذلك، تقتضي الضرورة أن تكون صناديق بناء السلام مرنة. وعلاوة على ذلك، لا بد من العمل بسرعة لمعالجة الفجوة الحالية القائمة بين التزام الصناديق وصرف الأموال في الميدان لكفالة التنفيذ في الوقت المناسب للمشاريع ذات الأثر السريع. وفي هذا الصدد، نعتقد أن لجنة بناء السلام من خلال لجنتها التنظيمية التي تعمل كمحاور بين مجتمع المانحين وحكومات البلدان قيد النظر، يمكن أن تؤدي دورا مفيدا جدا. ونتفق مع النتيجة التي خلص إليها ومؤداها أنه لا بد من أن إقامة توازن بين شواغل مجتمع المانحين والاحتياجات اليومية في الميدان في بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وهذا ربما هذا من مجالات التركيز المحتملة للجنة بناء السلام.

وأخيرا، فإن تحلي الجميع بالحس القيادي مسألة على جانب كبير من الأهمية. ويتعين على الأمين العام والهيئات الأم للجنة بناء السلام، أي مجلس الأمن، وبصورة خاصة الأعضاء الخمسة الدائمين والجمعية العامة أن يظهروا التزامهم بأنشطة بناء السلام ولجنة بناء السلام وأن يكفلوا تنفيذ التوصيات إلى أقصى حد ممكن.

وفي الختام، كحال أي عملية استعراض، سوف يتحقق الاختبار الحقيقي في تنفيذ التوصيات، في الميدان وهنا في نيويورك. ولا يمكن أن نسمح لاستعراض الخمس سنوات بأن يتدنى إلى مستوى ممارسة أكاديمية ليرضي ولاية ما وردت في القرارات التي أنشأت اللجنة.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وعلى صياغة مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم (A/65/L.7). أود أيضا أن أشكر الميسرين المشاركين في عملية استعراض لجنة بناء السلام على العمل الذي اضطلعا به. إن التقرير الثالث (A/64/868، المرفق) غزير وشامل، على الرغم من أنه كان يمكن له أن يتكلم أكثر من ذلك عن عمل التشكيلات المتعلقة ببلدان معينة. فعلى سبيل المثال، من المؤكد أنه كان يمكن للتقرير أن يستفيد من زيارات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولكن كما قلت إنه تقرير جيد، لذلك نحن ممتنون للميسرين. والوثيقة تمثل توصيات صالحة ومتروية ونؤيدها بشكل عام. لذلك يؤيد وفدي مشروع القرار A/65/L.7.

بيد أننا نعتقد أن العملية التي تلت النظر في التقرير والتفاوض على مشروع القرار كان بوسعها أن تمكن من إجراء مناقشة مفتوحة، لا سيما في اللجنة التنظيمية. نعتقد أيضا أنه يجب إعطاء كيان منظومة الأمم المتحدة قيد الاستعراض الفرصة ليعرب عن آرائه بشأن هيئات صنع القرار. وبالنظر إلى الدعم الواسع الذي تحظى به التوصيات، نرى أن الشفافية والمشاركة ما كان لهما أن يتسببا بأي تأخير لا لزوم له أو بأي خلاف رئيسي فيما بين الدول الأعضاء. ونأمل ونتوقع أن يظل هذا استثناء مؤسفا. والبرازيل، تتطلع قدما إلى قيام الأجهزة المختصة بالنظر الفعال والتشاركي في تنفيذ للتوصيات.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وتعلق باكستان أهمية كبيرة على استعراض لجنة بناء السلام. ونقدر عمل الميسرين، إذ أن تقريرهما (A/64/868، المرفق)، يرتكز على بيانات شفوية وخطية قدمتها الدول الأعضاء. وما برحت باكستان منخرطة في عملية الاستعراض، وقدمت أيضا مقترحا خطيا.

في السنوات الخمس التي تلت القمة العالمية في عام ٢٠٠٥، والتي أنشأت لجنة بناء السلام، أدرك العالم أهمية جهود بناء السلام، واستعراض فترة الخمس سنوات للجنة بناء السلام شهادة على الالتزام الجماعي بتحسين استراتيجيات بناء السلام ارتكازا على الدروس الهامة المستقاة، وانطلاقا من الروح الاستبطانية. وشدد تقرير الميسرين عن حق على تعقيدات بناء السلام، وهذه التعقيدات تنبع بصورة رئيسية من بناء سرد توافقي بشأن بناء السلام على الصعيد العالمي.

إن مفهوم بناء السلام جديد نسبيا ولا يزال المجتمع الدولي يضع نماذج ناجحة لبناء سلام. أما توقعات العوائد السريعة والعملية المتمثلة في إيجاد توازن سليم بين الملكية الوطنية وبرامج المانحين فتزيد من تعقد العملية. ويمكن لهيكل بناء السلام أن يعالج هذه التعقيدات بجعل التفاعل بين الجهات الفاعلة داخل وخارج الأمم المتحدة يسير بصورة مثلى.

كذلك يحلل التقرير العلاقة بين ميداني حفظ السلام وبناء السلام والكيفية التي يمكن بها للمزج الديناميكي بينهما من أن يمنع الانجراف إلى الصراع. ويذكر التقرير عن حق بأن بناء السلام وحفظ السلام يجب أن يقترن أحدهما بالآخر منذ نشؤ أي بعثة. وهذا النهج يتطلب المزيد من التقييم المنسق والتخطيط لأعمال بناء السلام وحفظ السلام. وقد بلغ تآزر الميدانين معالم هامة بالفعل. واليوم، تتوفر لدى ١٠ من ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام عناصر لبناء السلام. إن لجنة بناء السلام بما تتميز به لجنتها التنظيمية من تكوين فريد، تمثل نقطة وصل مثالية بين ميداني بناء السلام وحفظ السلام. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على نقطة مؤداها ضرورة الإبقاء على التمثيل العادل القائم فيما بين فئات عضوية لجنة بناء السلام وذلك لصالح التنسيق الوثيق.

تؤيد باكستان مشروع القرار A/65/L.7 بشأن استعراض هيكل بناء السلام. ويسعدنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماده.

السيد توراي (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن استعراض هيكل بناء السلام. ويسرني أن أدلي ببيان عن استعراض لجنة بناء السلام الذي أُجري وفقا للقرار ١٨٠/٦٠ كما ورد في مرفق الوثيقة A/64/868 والذي يرتكز على مشاورات مستفيضة مع أعضاء الأمم المتحدة وأصحاب المصالح الآخرين ونعرب عن

تقديرنا وشكرنا للميسرين وإلى أيرلندا والمكسيك وجنوب أفريقيا.

ونؤيد تأييدا مخلصا البيان الذي أدلى به ممثل ملاوي بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية.

إن طريق السلام المستدام في أعقاب أي صراع عنيف يمثل تحديا هائلا ويتطلب جهدا جماعيا ومستداما من المجتمع الدولي وأصحاب المصالح المحليين. لذلك فإن إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥ خلال الدورة الـ ٦٠ للجمعية العامة ليس هاما جدا فحسب في تنسيق ودعم البرامج الهادفة للحيلولة دون الانزلاق في صراعات، ولكنه يمثل مبادرة جديرة بالثناء من جانب الأمم المتحدة.

وكما ورد في برنامج السلم للأمين العام السابق بطرس بطرس غالي، الصادر في عام ١٩٩٢، فإن بناء السلام يتوقف بدرجة كبيرة على ”العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع“ (A/47/277، الفقرة ٢١). لذلك، أصبح من الحتمي إحلال الأمن وإنهاء الأعمال القتالية من جهة، ومن الجهة الأخرى الدخول في عملية موازية طويلة الأجل لتوطيد دعائم السلام – بالتوفيق بين الشعوب والمجموعات وإصلاح المؤسسات والهياكل والاقتصادات أو إعادة بنائها – للتقليل من إمكانية الارتداد إلى العنف.

إن إنشاء مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام – واختيار سيراليون وبوروندي بوصفهما أول بلدين مع غينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى والآن شقيقتنا ليبريا، المدرجة في جدول أعمال بناء السلام – ولد أمالا كبيرة لبناء السلام. وكما شدد على ذلك مشروع القرار A/65/L.7، فإن عمل بناء السلام في الأمم المتحدة يتطلب دعما مستداما وموارد كافية للصمود أمام التحديات. والاستعراض الشامل لعمل لجنة بناء السلام على جانب عظيم من الأهمية لتحديد الهفوات والوقوف على التقدم المحرز وما يلزم عمله لإنجاز ولايتها.

وكما ورد في تقرير الأمين العام S/2010/471، المقدم إلى مجلس الأمن، قام وفد من لجنة بناء السلام بزيارة سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٠، واعترف بالتقدم المحرز منذ نهاية الحرب واستشهد بخبرتنا بوصفها مثالا ناجحا لبناء السلام المتعدد الأطراف. كذلك أبلغ وفد لجنة بناء السلام عن تحديات كبيرة لا يزال يتعين التصدي لها قبل أن يكون بوسع سيراليون أن تحقق بالكامل طموحاتها في التنمية المستدامة في الأجل الطويل. لذلك من الحيوي الحصول على دعم المجتمع الدولي للتغلب على العقبات المتبقية، ولا سيما أننا نقترب من انتخابات عام ٢٠١٢.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر قدم وفدي تقريرا مرحليا مشتركا إلى لجنة بناء السلام عن تنفيذ حكومة سيراليون لخطة التغيير. وقد أعدت الحكومة التقرير بصورة مشتركة بالتعاون الكامل مع شركائها الدوليين والمجتمع المدني. ويقر التقرير بالتقدم المطرد الذي يجري إحرازه في تنفيذ خطة التغيير، ولكنه يشير بصورة مماثلة إلى الفجوات والتحديات الكبيرة التي مردها بصورة رئيسية إلى الافتقار إلى التمويل وضرورة تذليل الصعوبات المتعلقة بالقدرة. ومن بين المسائل الرئيسية العديدة المعلقة التي تتطلب الاهتمام الفوري مشكلة البطالة في صفوف الشباب، وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتقديم الدعم للعملية الانتخابية والنهوض بالحكم الصالح.

إن الورقة الثانية عن استراتيجية تقليص الفقر المنبثقة عن خطة حكومة سيراليون للتغيير قد تم إعدادها واعتمادها، ويجري الآن تنفيذها من خلال المشاورات والمشاركة الواسعة والشاملة. وقد حظيت بتأييد لجنة بناء السلام في

حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ذلك الاجتماع التاريخي، أهابت اللجنة أيضا بالدول الأعضاء وجميع الشركاء الإنمائيين قبول خطة التغيير بوصفها وثيقة استراتيجية جوهرية بالنسبة لسيراليون. وما من شك في أن هذا تضمن الحاجة الماسة إلى المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين لرفد تنفيذ الخطة بالموارد الكافية. وبينما يواصل وفدي الإعراب عن تقديره للأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين على ما قدموه من دعم لتنفيذ خطة التغيير، من المؤسف أن صندوق سيراليون الاستئماني المتعدد المانحين لم يتلق بعد مستوى الدعم المتوخى عند إنشائه. وحتى الآن لم تسهم في الصندوق الاستئماني سوى حكومة كندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير فيما يتعلق بمشروع القرار A/65/L.7. ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.